

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠١٥

الثلاثاء، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	اللورد أحمد/السيدة باربرا وودوارد . . . . .	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . .	السيد نيبينزيا
	ألبانيا . . . . .	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة . . . . .	السيدة الحفيتي
	أيرلندا . . . . .	السيد فلين
	البرازيل . . . . .	السيد كوستا فيليو
	الصين . . . . .	السيد جانغ جون
	غابون . . . . .	السيدة بونغو
	غانا . . . . .	السيد بوتانغ
	فرنسا . . . . .	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا . . . . .	السيد كيماي
	المكسيك . . . . .	السيد دي لافوينتي راميرس
	النرويج . . . . .	السيدة يول
	الهند . . . . .	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . .	السيد لو

## جدول الأعمال

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2022/267)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-31542 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥ .

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2022/267)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو ممثل كولومبيا للمشاركة في هذه الجلسة.

أرحب باسم المجلس بفخامة السيد إيفان دوكي ماركيس، رئيس جمهورية كولومبيا، وأطلب من موظف المراسم اصطحابه إلى مقعده على طاولة المجلس.

اصطحب السيد إيفان دوكي ماركيس، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/267، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد رويس ماسيو.

السيد رويس ماسيو (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لعرض أحدث تقرير للأمين العام عن بعثة التحقق إلى كولومبيا (S/2022/267).

يشرفني أن أكون في مجلس الأمن اليوم بحضور رئيس جمهورية كولومبيا، السيد إيفان دوكي ماركيس. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن تقديري وشكري على دعمه للأمم المتحدة بصفة عامة ولبعثة التحقق بصفة خاصة. فقد مكنتنا ثقته في دور البعثة من مساعدة الحكومة والمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي والمجتمع المدني في جهودهم الرامية إلى بناء السلام في كولومبيا.

وكما قال الأمين العام، فإن كولومبيا تذكر العالم - باتفاق السلام النهائي وتنفيذه - بأن حتى النزاع المسلح الذي دام أكثر من خمسة عقود، والذي أسفر عن خسائر مؤلمة في ملايين الضحايا، يمكن حله عن طريق الحوار وإرساء الأسس للمصالحة وعدم التكرار. والأمم المتحدة اليوم شاهد استثنائي على عملية بناء السلام التي تتقدم، وإن بدرجات مختلفة، على الطريق الذي حدده اتفاق السلام النهائي. ومن المؤكد أن أوجه التقدم هذه هي نتاج مثابرة الدولة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي السابقة والدعم الحازم من المجتمع المدني والضحايا والمجتمعات المحلية في جميع المناطق. وبالنسبة لكولومبيا والعالم، من الضروري الاعتراف بما تحقق من خلال هذه العملية، لا سيما من أجل حمايتها وعكسها على المستقبل.

وبطبيعة الحال، فإن الإشادة بما تحقق بالفعل لا يعني التقليل من شأن التحديات والمخاطر التي لا تزال تهدد بناء السلام في البلد. بل على العكس من ذلك، فإن التغلب على العقبات - بدءا بالعنف المتزايد في بعض المناطق - والمثابرة على تنفيذ الاتفاق تنفيذا كاملا يجب أن يكونا الهدفين اللذين يسترشد بهما عملنا في السنوات المتبقية من أجل التجسيد الكامل لما تم الاتفاق عليه.

(تكلم بالإنكليزية)

إن الدورة الانتخابية الحالية تساعد على توضيح بعض فوائد السلام. وللمرة الثانية منذ توقيع الاتفاق، كانت الانتخابات خالية في معظمها من العنف. وما من شك في أن النجاح في إلقاء الآلاف من أسلحة القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي السابقة،

ومن المؤكد أن تلك الأمثلة جديرة بالملاحظة، شأنها شأن التزام السلطات والشركاء، الذين جعل عملهم ذلك ممكنا على مر السنين. ويجري إحراز تقدم فيما يتعلق بالعناصر الرئيسية لنجاح إعادة الإدماج على المدى الطويل، بما في ذلك، في الآونة الأخيرة، توفير الأراضي والإسكان.

ومع ذلك، تظل استدامة العملية مرهونة ببذل جهود إضافية، بما في ذلك الجهود التي تهدف إلى وقف العنف الذي لا يزال يهدد خطط المقاتلين السابقين لبناء حياة جديدة. ولئن كنت أدرك وجود تدابير مختلفة، لا يزال من الممكن، بل ولا بد من بذل المزيد من الجهود لتحسين أمنهم.

وقبل أسبوعين، قمت مع ممثلي الكنيسة الكاثوليكية وفريق الأمم المتحدة القطري بزيارة أروكا، وهي منطقة تواجه حالة حرجة حيث قتل فيها أكثر من ١٠٠ شخص وشرذ الآلاف قسرا هذا العام وحده. والتقىنا بالسلطات ومنظمات المجتمع المدني وأفراد من المجتمعات المحلية، وما سمعناه كان نداء يائسا من أجل المساعدة. وأعربنا عن دعمنا للمتضررين فضلا عن الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات من قبل السلطات لتحسين الأوضاع. كما طالبنا الجماعات المسلحة مرة أخرى بالوقف الفوري للعنف واحترام القانون الدولي الإنساني. وأروكا هي خير مثال يوضح حالة العنف في مختلف المناطق المهملة التي تواجه الجماعات المسلحة غير المشروعة، والاقتصادات غير المشروعة، والوجود المحدود للدولة.

وبالمثل، تأثرت مقاطعة بوتومايو بالعنف في الأسابيع الأخيرة. وأشد على أهمية إجراء تحقيق شامل من جانب السلطات المختصة في التقارير التي تفيد بوفاة ١١ شخصا، بمن فيهم زعماء شعوب أصلية وقادة مجتمعات محلية، في سياق عملية عسكرية ضد أفراد جماعة مسلحة غير مشروعة في بويرتو ليغيسامو.

كما يتسبب العنف في خسائر فادحة جدا في مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي في شكل عمليات قتل وتشريد وتجنيد متزايد للقاصرين.

التي تحققت منه الأمم المتحدة، قلل إلى حد كبير من مستويات العنف المتصل بالنزاع على نطاق البلد. وشهدت الانتخابات الأخيرة كذلك زيادة في عدد المرشحات والنساء المنتخبات للكونغرس، حتى في مواجهة التحديات الرئيسية، بما في ذلك العنف السياسي القائم على نوع الجنس.

وكما يعلم المجلس أيضا، فإن انتخابات الكونغرس التي جرت مؤخرا أتاحت الفرصة للكولومبيين، لأول مرة، لانتخاب ممثلين عن ١٦ دائرة انتخابية جديدة تم إنشاؤها بموجب اتفاق السلام في المناطق المتضررة من النزاع. وعلى الرغم من طائفة الصعوبات التي أعاقحت الحملات الانتخابية، فسوف يتم بلا شك إثراء الديمقراطية في كولومبيا من خلال صوت أقوى للضحايا في الكونغرس. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم مشاركتهم الفعالة، وأنا على ثقة من أن الكونغرس الجديد الذي سيتولى مهامه في تموز/يوليه سيعمل على المضي قدما في تنفيذ جدول الأعمال التشريعي المعلق، المتوخى في اتفاق السلام.

إن بناء السلام عملية دائمة التطور وتتطوي على إنجازات ونكسات، وإعادة إدماج المقاتلين السابقين ليست استثناء. وعلى الرغم من التحديات، بما في ذلك في مجال الأمن، تمكن أفراد سابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي البائدة وأعضاء في حزب كومونيس (القوة الشعبية الثورية البديلة، سابقا) من خوض حملات انتخابية والتصويت في انتخابات الكونغرس للمرة الثانية منذ توقيع الاتفاق. واشتركت السلطات وممثلو المقاتلين السابقين وبعثة التحقق في تذليل العقبات التي تعترض تصويتهم.

وفي جميع أنحاء المناطق الريفية والعديد من المدن، يعمل الذين ألقوا أسلحتهم على بناء حياة جديدة منتجة من خلال عدد كبير جدا من المشاريع التي تقيد أيضا المجتمعات المحلية وتعزز المصالحة. وتواصل الغالبية العظمى من المقاتلين السابقين المسجلين الذين يزيد عددهم عن ١٣ ٠٠٠ مقاتل انخراطها في عملية السلام، ويشارك الآن ما يقرب من ثلثي جميع الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في مبادرات جماعية وفردية مدرة للدخل.

(تكلم بالإسبانية)

وبعد سنوات من العمل المتواصل، ستصدر لجنة الحقيقة في حزيران/يونيه تقريرها النهائي، الذي يستند إلى شهادات آلاف الضحايا، وجميع الأطراف الفاعلة في النزاع وقطاعات من مختلف أطراف المجتمع الكولومبي. وسيمثل إرث اللجنة أكثر من رواية واحدة لما حدث في الماضي، وسيتألف من تحويل تلك التعددية من الخبرات إلى توصيات ومبادرات محددة ستسهم في التغلب على الديناميات التي أدت إلى النزاع وأطالت أمده.

في هذه المرحلة، أود أن أذكر بتوصية الأمين العام بالاستخدام الحكيم لتقرير اللجنة. وإني على ثقة من أن الضحايا والجناة، فضلا عن المجتمع الكولومبي ومؤسسته، سيتلقون هذا الإرث، بهذه الروح على وجه التحديد، وسيجعلونه إرثا خاصا بهم. وستقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم اللجنة في عملها الحاسم المتمثل في زيادة الوعي بالتقرير بعد نشره.

وأود أيضا أن أشدد على الطابع التاريخي لجلسات الاستماع العلنية الأولى بشأن الاعتراف بالمسؤولية التي سيعقدها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في الأسابيع المقبلة. في تلك الجلسات، سيكون لدى القادة السابقين للقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي وأفراد قوات الأمن العام والأطراف الثالثة منتدى لإظهار التزامهم بالحقيقة وحقوق الضحايا، وهذا هو علة وجود ذلك النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار. وتلك خطوة حاسمة نحو تحديد العقوبات التي سيقرها الجهاز القضائي. وإمكاناتها لكفالة جبر الضرر أساسية لتلبية توقعات الضحايا. وأرحب بإعلان الرئيس دوكي مؤخرا عن وضع خريطة طريق لرعاية ودعم أفراد قوات الأمن العام الذين يمثلون طوعا أمام الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام.

إن تحقيق السلام في كولومبيا أمر لا يقدر بثمن. ويجب أن نستمر في بنائه وحمايته بغية كفالة نجاحه، ليس من أجل خير كولومبيا فحسب، لكن أيضا نظرا للمثال الذي يضربه للعالم. وقال

إن استمرار هذه المعاناة في المجتمعات المحلية ذاتها التي تعرضت أكثر من غيرها للإيذاء خلال عقود من النزاع، يستدعي التنفيذ الكامل لاتفاق السلام بشكل عاجل. ومن المهم التذكير في هذا الصدد بأنه جرى تصور الاتفاق باعتباره مجموعة مترابطة من الآليات التي لن يؤدي تنفيذها الشامل إلى إنهاء النزاع مع القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي فحسب، بل إلى معالجة العوامل العميقة الجذور التي لا تزال تدعم حاليا ديناميات العنف في العديد من مناطق البلد.

فعلى سبيل المثال، إذا ما نفذت أحكام الضمانات الأمنية المنصوص عليها في الاتفاق بطريقة منسقة، فإنها يمكن أن تعزز مجالات رئيسية مثل إعادة الإدماج والمشاركة السياسية والعدالة الانتقالية. وبالمثل، فإن إحراز تقدم في تحقيق الإصلاح الريفي الذي طال انتظاره وفي مكافحة المخدرات غير المشروعة، ولا سيما من خلال البرامج الطوعية لاستبدال المحاصيل، سيعزز إعادة الإدماج والأمن. وبالنظر إلى الآثار المتباينة للنزاع، فإن المقصود أن يتم تعميم مراعاة الأحكام المتعلقة بالمساواة الجسدية والعرقية على نطاق واسع.

إن الاستخدام الفعال للمؤسسات التي أنشأتها الحكومة والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي السابق من أجل بدء إحداث هذه التغييرات أمر ضروري. وبالمثل، فإن تعزيز العمل المشترك في إطار الآليات المخصصة التي وضعت على مر السنين يمكن أن يساعد الأطراف على الوفاء بالتزاماتهم والارتقاء إلى مستوى التوقعات التي توخاها الاتفاق. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك المشروع التجريبي الجاري لتعزيز قدرات المقاتلين السابقين على تحديد مواقع حقول الألغام، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا بفضل تعاون الحكومة والأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي ودعم الأمم المتحدة. ومن شأن مساهمات ذلك العمل في تطهير المناطق الملوثة أن تخفف بشكل مباشر من المعاناة في المجتمعات المحلية، وأن تحول دون تسبب الألغام في إزهاق أرواح ضحايا جدد، وأن تعزز التنمية.

على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٢ من دستورنا، حيث ينص ميثاقنا السياسي، بوصفه منارة مجتمعنا ومرشده، على أن السلام واجب وحق يتعين علينا الامتثال له. وتلك الفضيحة الأساسية للمادة ٢٢ تؤيدها أيضا المادة ٢ من دستورنا، التي تنص بشكل واف وواضح على أن الواجب الرئيسي للدولة هو حماية أرواح مواطنيها واحترام حقوق وحريات جميع مواطنيها في جميع الأوقات، أينما كانوا.

واستنادا إلى تلك المسألة، يجب أن نعترف بأنه على مدى السنوات الـ ٤٠ الماضية، شرعت كولومبيا في عمليات سلام مختلفة مع جماعات مسلحة غير شرعية، لقي بعضها نجاحا وحقق نتائج أفضل من غيرها. ومع ذلك، سعت مؤسساتنا باستمرار إلى تعزيز مبادئ التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، إلى جانب عنصر رئيسي آخر هو القدرة على التكيف مع الظروف ومع التقدم المحرز والتطورات في القانون الدولي، وكذلك الاستعداد لبناء السلام، وذلك بمزيد من اليقين منذ أن شهد العالم ولادة نظام روما الأساسي، مما يمكننا من كفالة عدم ترك الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية من دون عقاب.

والعملية التي بدأت في عام ٢٠١٦ هي واحدة من تلك التطورات، وهي بلا شك تخلق لبلدنا التحديات والفرص على حد سواء. ومن المهم أيضا الأخذ في الاعتبار، في سياق المجتمع الدولي، حقيقة أننا واصلنا بعد توقيع الاتفاق التصدي للتهديدات الكامنة للجماعات المسلحة غير الشرعية مثل جيش التحرير الوطني والجماعات الإرهابية المرتبطة بالاتجار بالمخدرات، بما في ذلك منظمات مثل لوس بيلوسوس (Los Pelusos) وكاباروس (Caparros)، والمنشقين عن القوات المسلحة الثورية في كولومبيا، وكذلك، بطبيعة الحال، جماعة مهربي المخدرات المرعبة المعروفة باسم كلان ديل غولفو.

وفي ضوء هذه التهديدات المتعددة الأبعاد للأمن، نحتاج إلى بناء السلام في جميع أنحاء أراضي كولومبيا. ومنذ اليوم الأول الذي تولت فيه حكومتنا السلطة، شرعنا في العمل وفقا لرؤية للسياسة العامة نسميها السلام مع الشرعية. ذلك هو المبدأ الذي نشترشد به لبناء السلام بدون الإفلات من العقاب، مع السعي إلى التكيف لكفالة التنفيذ

الأمين العام، خلال زيارته إلى كولومبيا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي:

”في عالم تسوده الانقسامات الجيوسياسية، والحروب التي لا نهاية لها، والنزاعات المتزايدة، تبعث كولومبيا برسالة واضحة: لقد حان الوقت للاستثمار في السلام“.

ونرحب بجميع الجهود التي ستواصل الحكومة، بقيادة الرئيس دوكي، بذلها في الأشهر المقبلة. وفي الوقت نفسه، أدرك أن القيادة ستنتقل قريبا إلى إدارة جديدة، وهي الثالثة منذ توقيع الاتفاق، وستضطلع بمسؤولية السلطة التنفيذية في إنجازها.

وبغية مواصلة إحراز تقدم في ذلك الاتجاه، من الحيوي أن تعترف الأطراف والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة السياسيون بالتقدم المحرز، وأن يلتزموا بإحراز تقدم بشأن المهام المعلقة وأن يتصدوا للتحديات بشكل حاسم. وفي ذلك السياق، سيكون دعم مجلس الأمن المستمر حاسما، كما هو الحال دائما.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيد رويس ماسيو على إخطائه.

أعطي الكلمة الآن لرئيس كولومبيا.

**الرئيس دوكي ماركيس (تكلم بالإسبانية):** السيد الرئيس، أرجو أن تتفلقوا تحياتي إلى سفيرتكم وممثلتكم الدائمة، السيدة باربرا وودوارد. ويسرني جدا أن أتمكن أيضا من تحية السيد رويس ماسيو وجميع الممثلين الحاضرين هنا اليوم، فضلا عن الفريق التنظيمي بأكمله في الأمم المتحدة وأعضاء الوفد الكولومبي. وبصفتي رئيسا لكولومبيا، يشرفني أن أكون هنا في مجلس الأمن اليوم، وأن أفعل ذلك بناء على طلبنا أن نتشاطر مع أعضاء المجلس نتائج خطة بلدي لبناء السلام.

لقد عانى بلدنا من عار العنف لعقود عديدة، حيث ارتكب الكثير من أعمال العنف التي لا طائل منها بين الأصدقاء على أيدي الجماعات المسلحة غير الشرعية، التي سعت إلى تمزيق أمتنا وتقويض الاستقرار المؤسسي. ومع ذلك فإن كولومبيا بلد يعتنق المبادئ الجوهرية للسلام،

منهم بشكل مباشر في مشاريع إنتاجية فردية أو جماعية - فينتجون ويبيعون ويسوّقون وبينون حياة أفضل لأسرهم. ومع ذلك، وكما لاحظ السيد رويس ماسيو، فقد ذهبنا إلى أبعد من ذلك في معالجة المسائل المتعلقة بالأرض والإسكان والممتلكات. وقد أتاحت لي الفرصة لزيارة سبع مساحات إقليمية سابقة للتدريب وإعادة الإدماج تم تسليمها خلال المرحلة الانتقالية الأولى لإنشاء مستوطنات للمقاتلين السابقين. وقد تحولنا إلى توفير ممتلكات تراعي الطبيعة الفريدة لحقوق كل أسرة، وتمنحها حرية اقتصادية حقيقية، وتسمح لها بالعودة إلى صفوف المجتمع الكولومبي.

ومن الضروري جدا في هذا المقام أن نؤكد أن المجموعة الأولى من الاعتبارات التي عرضها علي السيد جان أرنو، سلف السيد رويس ماسيو، كانت تتعلق بأوجه القصور في العملية. ونحن نعالج أوجه القصور تلك من خلال سياساتنا الرامية إلى تمكين الناس من إعادة الاندماج في المجتمع الكولومبي. واليوم، يشارك أكثر من ٨٥ في المائة منهم في نظم الضمان الاجتماعي والمعاشات التقاعدية والرعاية الصحية لبلدنا، وهو إنجاز لم يسبق له مثيل في عمليات السلام الأخرى في أنحاء العالم.

فلنتكلم عن الضحايا. وهذا هو العنصر الثاني في رؤيتنا الشاملة. وشجعت حكومة بلدنا على توسيع نطاق القانون ١٤٤٨، المتعلق بإعادة الأراضي إلى مالكيها الضحايا، لتمكيننا من استخدام موارد الدولة للمساعدة في تحسين حالة ملايين الكولومبيين الذين تضرروا من عقود من العنف. وفي ذلك الصدد، من المهم أيضا أن نشير إلى أن حكومة بلدنا تمكنت من الانتقال من إجراء ثلاث دعاوى للجبر الجماعي إلى أكثر من ٥٠ دعوى، مما وفر ميزانية غير مسبوقه وتعييزات اقتصادية لما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ ضحية في غضون أربع سنوات فحسب، وهو أيضا إنجاز لم يسبق له مثيل.

وتماشيا مع مبدأ إعطاء الفرصة للتعبير عن آرائهم والتصويت والتمثيل السياسي والتأثير في صنع القرار العام، أيدنا اللوائح التي تمكن ١٦ ضحية، ينتخبون بالاقتراع الشعبي في أكثر المناطق التي

الواضح والفعال والقابل للتحقق، مع السماح بالتمحيص من جانب جميع أفراد مجتمعنا، وفقا للمحكمة الدستورية في كولومبيا. وكذلك منذ اليوم الأول الذي أعلننا فيه عن سياسة السلام مع الشرعية، طلبنا إلى الأمم المتحدة أن تكفل لنا الدعم بواسطة بعثتها للتحقق، طوال العملية، وعلى مدى فترة رئاستنا التي مدتها أربع سنوات. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام غوتيريش على التزامه وقيادته التي سعت إلى كفالة أن هذا الدعم، الذي ينبغي أن يكون مستقلا ومحايذا، يمكن أن يوفر المساعدة التي تحتاجها كولومبيا في مجتمع الأمم وفي سياق تعددية الأطراف. وأود أيضا أن أشكر السيد رويس ماسيو وفريقه على مشاركتهم المستمرة في أعمال وضع السياسات العامة التي من شأنها أن تمكننا من الوصول إلى جميع أنحاء أراضينا.

واستنادا إلى ذلك المنظور، فإن تركيزنا على السلام مع الشرعية شامل، ونهدف إلى كفالة إحراز التقدم في جميع المجالات، مع الحفاظ على نظرة ناقدة من أجل التحسين في المجالات التي تحتاج إلى تحسين. وانطلاقا من ذلك التركيز الشامل، أود أن أذكر الإنجازات العديدة التي تحققت في بلدنا، والتي أيدها مجلس الأمن، على النحو المشار إليه في جميع التقارير المنشورة منذ ذلك الحين، وكذلك أيدها على الصعيد الثنائي عدد من البلدان الممثلة هنا في مجلس الأمن.

واسمحوا لي أن أبدأ بمسألة إعادة الإدماج. فإذا لم تتجح عملية إعادة إدماج الأفراد ذوي الماضي العنيف، فإن ذلك سيؤثر على كامل عملية توطيد السلام الحقيقي في جميع أنحاء البلد. ولهذا السبب نشدد على وجود ما يقرب من ١٢ ٨٠٠ شخص الآن ممن سلكوا طريق البغي بحمل السلاح، وهم اليوم جزء من عملية جديرة بالثقة وذات مصداقية لإعادة إدماجهم في المجتمع الكولومبي. وهناك عدد من السمات التي تجعل العملية فريدة من نوعها، بدءا بوضع سبع ضمانات نوعية لكل شخص، منها الدعم والمساعدة النفسية والاقتصادية والقانونية من أجل الانخراط في سوق العمل. ومن المهم جدا التأكيد على أن عددا كبيرا من أولئك المقاتلين السابقين أو أولئك الذين هم في طور إعادة الإدماج يشاركون اليوم في مشاريع إنتاجية. ويشارك أكثر من ٨ ٦٠٠

وهذا النهج الشامل هو الذي مكنا، في خضم الجائحة، من تسجيل أكبر صادرات زراعية في تاريخ كولومبيا، وكان العنصر الذي أحدث التغيير هو الزراعة عن طريق التعاقد. ويمكن للمزارعين أن يبيعوا بدون وسيط، ومع التأمين البالغ الصغر وخطط التمويل يمكن أن يحققوا دخلاً يمكن التنبؤ به بمرور الوقت. وسيتم إدماج ما يقرب من ٣٠٠ ٠٠٠ منتج ريفي في البرنامج بحلول نهاية آب/أغسطس. وثمة جانب آخر بالغ الأهمية في رؤيتنا الشاملة يتمثل في استبدال المحاصيل غير المشروعة. وقد تم القضاء خمسين في المائة تلك المحاصيل في المناطق المشمولة بالنموذج خلال فترة إدارتنا، على أساس أنه يتعين علينا أن ننظر في جميع الأدوات المتاحة لنا من أجل التصدي لخطر الاتجار بالمخدرات.

وثمة عنصر آخر يتصل بذلك النهج الشامل وهو إزالة الألغام لأغراض إنسانية. واليوم يمكننا أن نبلغكم أن ٥٠ في المائة من جميع عمليات إزالة الألغام في كولومبيا - أي نصفها - تمت خلال السنوات الأربع تقريبا من رئاستي. وفي إطار نهجنا الشامل، وضحتنا التباين وفقا لنوع الجنس ومن خلال كفالة أن يكون للمجتمعات الكولومبية المنحدرة من أصول أفريقية - راييساليس وبالينكيراس - وأفراد مجتمعات السكان الأصليين اليوم ميزانية محددة مخصصة لهم. ولأول مرة في كولومبيا، لدينا قانون جديد يمكن تلك المجتمعات من التعاقد مباشرة مع الدولة، على نطاق أوسع، لكي يكون لها تأثير على برامجنا الإنمائية.

وأود أيضا أن أ طرح الجوانب المهمة جدا المتصلة بمبادئ الحقيقة والمصالحة وعدم التكرار. لقد قدمنا الدعم الاقتصادي الكامل للمؤسسات ذات الصلة وفي رسمنا للسياسات العامة. وندعم العمليات التصالحية الأولى في بلدنا لأولئك الذين حرّموا من الحرية ولتقديم التعويضات للضحايا. ولكن هذا هو الوقت المناسب أيضا للقول إنه عندما كانت حكومة بلدنا تتطلع إلى المستقبل وتنظر في الكيفية التي يمكن بها تصحيح أخطاء الماضي، تمكنا من تعديل الدستور بحيث لا يصنف الاتجار بالمخدرات أو الاختطاف على أنها مرتبطان بالجريمة السياسية، وبالتالي يشملان بموجب العفو في المستقبل. وهذا تصحيح مهم عززناه حتى قبل انتخابنا للرئاسة.

مزقتها أعمال العنف، من تَبوُّه مقاعد في الكونغرس لإسماع أصواتهم والتصويت، ابتداء من ١٣ آذار/مارس. ويعكس ذلك القرار التاريخي أيضا جانبا شاملا آخر، وهو أن تلك الدوائر الانتخابية تقع في أبعد بقع كولومبيا، وهي الجزء من البلد الذي يطالب بالمزيد والمزيد من الجهود الإنمائية.

وهذا يقودني إلى النقطة الثالثة التي أريد أن أتشاطرها اليوم. تشكل خطط التنمية ذات التركيز الإقليمي حجر الزاوية لتحقيق السلام في كولومبيا. وبعد عشرين شهرا من بدء تنفيذها وقبل أن أتولى رئاستي، لم يكن هناك سوى برنامجين إنمائيين مع تركيز إقليمي. ولدينا اليوم ١٦ برنامجا، بعد الاضطلاع بـ ١٤ مائدة مستديرة مجتمعية، وأنا فخور بأن أقول إنها مكنت كولومبيا من استثمار أكثر من ٤ مليارات دولار في ١٧٠ بلدية، تشمل أكثر من ١١ ٠٠٠ قرية و ٦ ملايين كولومبي، منهم مليونان كانوا ضحايا للعنف. وتشمل خطط التنمية تلك الاستثمارات في المياه والكهرباء والتعليم، واستثمارا لم يسبق له مثيل تقريبا في الطرق الثانوية، وهي واحدة من أفضل الأمثلة على التزام كولومبيا تجاه الأقاليم، باستثمارات تاريخية سواء كان هناك اتفاق أو لا. ويسرني أننا تمكنا من الاضطلاع بالأشغال العامة على أساس الضرائب، وأطلقنا مؤخرا علامة تجارية وطنية، بقيادة الدولة، حتى يتمكن جميع المنتجين، سواء كانوا مقاتلين سابقين أو ضحايا أو مقيمين في تلك المناطق، من الوصول إلى كل سوق في بلدنا، ولكي تسهم تلك المنتجات التي تحمل تلك العلامة التجارية عند شرائها في رفاهية الناس الذين يراهنون بكل شيء على حياة منتجة.

رابعا، إن التنمية الريفية الشاملة لبلدنا أساسية لتلك الرؤية الشاملة. واليوم، تستطيع حكومة بلدنا أن تقول إننا وزعنا ما يقرب من ٥٢ ٠٠٠ سند ملكي ريفي في كولومبيا في أقل من أربع سنوات، مما يعني أن حكومة بلدنا وزعت أكبر عدد من سندات ملكية الأراضي في تاريخ بلدنا. لقد تمكنا من دمج أكثر من ١,٦ مليون هكتار في مصرف الأراضي الكولومبي. وبحلول آب/أغسطس من هذا العام، ستكون استثماراتنا في الطرق الثانوية هي الأعلى في مجالي الأشغال العامة وخلق فرص العمل في المناطق الريفية في البلد.

وهذا أيضا بالفعل إنجاز لمجتمعنا، تماما كما أن تسجيلنا أدنى معدلات للاختطاف منذ بدء العمل بهذه المؤشرات في بلدنا إنجاز. ومع ذلك، لا يسعني أن أحاطب المجلس دون ذكر بعض الشواغل. الاتجار بالمخدرات هو أكبر عدو لبناء السلام في كولومبيا. وقد بذلت جهود للقضاء عليها واستبدالها، وبذلت جهود تاريخية من حيث المضبوطات، إذ بلغت مستويات قياسية في العام الماضي، حيث ضبطت كولومبيا ٦٧٠ طنا. لكننا نرى كيف يستمر نمو الاستهلاك في العالم. وطالما لا يوجد شعور بالمسؤولية المشتركة، التي تعتمد بموجبها البلدان الأكثر تأثرا على الاستهلاك سياسات عامة أكثر مباشرة ووضوحا، فإنها ستظل تشكل عبئا كبيرا على المجتمع الكولومبي. ولذلك، من المناسب أن نقول ذلك في هذه القاعة.

وأود أن أتشاطر بعض الرسائل الختامية. تتعلق إحدى هذه الرسائل بما ستتركه حكومتنا، من خلال خطة ميزانيتها، للإدارة المقبلة. لقد انتقلنا من الهشاشة إلى عملية ميزانية مخططة ذات معايير قابلة للقياس، كالتى تستخدمها الأمم المتحدة.

في كولومبيا، لا يوجد أعداء للسلام في إطار المؤسسات والديمقراطية. كلنا نريد السلام. نحن جميعا نعمل من أجله، وأعداء السلام الوحيدون هم أولئك الذين سعوا إلى تقويض أمتنا من خلال العنف.

واليوم، يمكننا أيضا أن نقول إنه تم إحراز تقدم كبير بشأن العديد من المسائل الهامة، بغض النظر عن اتفاق السلام. إن التحدي الأكبر الذي يواجهه عملية السلام ليس التوقيع؛ بل هو التنفيذ مع مرور الوقت، بالنظر إلى أن العملية ستجري على مدى ثلاث إدارات تقريبا.

حتى الجائحة لم تمنع كولومبيا من المضي قدما في عملية السلام. وحتى أزمة المهاجرين، وهي أكبر أزمة شهدها بلد من بلدان أمريكا اللاتينية على الإطلاق، أو إعصار من الفئة الخامسة، أو الخراب الاجتماعي والاقتصادي جراء الجائحة، لم تحرمنا من تحقيق التقدم الذي يجرى تشاطره اليوم، وهو ما ينعكس في تقرير بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2022/267).

واليوم، نرى الكيفية التي أبلغت بها القوات العسكرية الكولومبية عن جميع أعمالها على مدى السنوات الـ ٥٠ الماضية، مدافعة عن النظام القانوني لبلدنا وداعية إلى فتح دعوى جماعية تستند إلى الادعاء بأن أكثر من ٤٠٠ من أفراد الشرطة والقوات المسلحة كانوا ضحايا للعنف. وهذه مساهمة موثقة لم يسبق لها مثيل في مثل هذه الحالات. واليوم، نأمل أيضا أن يقول أكثر المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية الحقيقة لكولومبيا بشأن عمليات الاختطاف، وتجنيد القصر، والجرائم المرتكبة ضد المرأة، وبطبيعة الحال، تلك الهجمات على قوات الأمن العام. وأود أن أعرب عن رغبتنا الصادقة في إحراز تقدم في عمليات الجبر الفعالة - وقد تابعت الدولة الكولومبية ذلك - ولكن لا بد أيضا للمسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أن يتعهدوا بجبر اقتصادي ومادي وموثوق به على أساس أن العديد من مساهماتهم لا ترقى إلى مستوى التوقعات.

وأود أيضا أن أناقش التحديات التي نواجهها. لقد شهدنا للأسف أعمال عنف خلال عمليات السلام في كولومبيا. وفي العديد من العمليات السابقة، قتل أشخاص اعتبروا مقاتلين سابقين بعد تسريحهم. ولكن من المهم أن نضع ما ذكره مكتب أمين المظالم في كولومبيا في تقريره الأخير في سياقه.

”تلخص الدراسات إلى أن عملية التنفيذ التي أعقبت اتفاقات السلام مع القوة الشعبية الثورية البديلة شهدت أقل عدد من الوفيات لكل ١٠٠٠ شخص في عملية إعادة الإدماج“.

وتلك الحقيقة وحدها تبين لنا الجهود التي بذلت فيما يتعلق بالأمن. ولا يمكننا أن نعتبره انتصارا لأن مثل هذه الحوادث لا ينبغي أن تقع. غير أننا رأينا، تاريخيا، كيف أن الالتزام بحماية المشاركين في عملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج قد أسفر عن نتائج.

ومن المحزن أيضا أن نرى كيف أن الأيدي القاتلة لتجار المخدرات لا تزال تعيث فسادا في بعض مناطق كولومبيا. ومع ذلك، دعونا نبدأ أيضا بالاعتراف بأنه، على مدى السنوات الأربع لحكومتنا، سيكون لدينا أدنى متوسط ومعدل عام لجرائم القتل في فترة رئاسية لأكثر من ٤٠ عاما.

الصعوبات في العالم، والكثير من التعصب والشدائد الحادة، تشكل كولومبيا منارة للأمل. والمهام التي لا تزال معلقة، بسبب ضيق الوقت، لا يمكن أن تخفي الإنجازات التي وطدتها كولومبيا، والتي تتجاوز النجاح الفردي لحكومة أو لي، بصفتي رئيساً، وهي إنجازات مجتمع أراد دائماً دحر العنف.

وأود أن أشكر كل واحد من الحاضرين على الطريقة التي رحبوا بها بالقرارات الدورية. وأود أيضاً أن أشكر بعثة التحقق على نهجها الذي لا يمكن دحضه في الاعتراف بما تم القيام به بشكل جيد في كولومبيا. نحن أمة واجهت العنف، ولكنها ستدحره دائماً من خلال سيادة القانون وقدرتنا المؤسسية على إيصال خدمات الدولة إلى أبعد المناطق النائية في بلدنا وزرع الوثام في قلوب الكولومبيين.

ولذلك، فإن موقفنا، بوصفنا حكومة، هو ألا نرى أي مخطط سياسي في هذا الصدد أو أن نسعى إلى أي فرصة انتخابية. بل على العكس من ذلك، كان الهدف هو إنشاء مؤسسية حتى يتسنى لهذه المؤسسات أن تتكلم ببلاغة عما يستطيع بلد ما تحقيقه بموجب المادة ٢٢ من دستورنا، التي تنص على أن السلام واجب وحق يجب الامتثال له.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر فخامة الرئيس دوكي ماركيس على بيانه.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلاً للمملكة المتحدة.

أولاً، أتوجه بالشكر إلى الممثل الخاص رويس ماسيو على إحاطته المفصلة ورؤاه. وأود مرة أخرى أن أرحب ترحيباً حاراً بصفة خاصة بالرئيس دوكي ماركيس. وأشكره أيضاً على ملاحظاته المفصلة جداً ورؤاه الثاقبة بشأن الحالة في كولومبيا. ويشهد وجود فخامته هنا اليوم على الأهمية التي يوليها، هو شخصياً، لدور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في دعم كولومبيا في رحلتها نحو السلام الدائم والمستدام.

لقد كان شرفاً كبيراً للمملكة المتحدة أن تعمل جنباً إلى جنب مع كولومبيا. وأود أن أتقدم بتهانئنا إلى الرئيس دوكي ماركيس، والأطراف،

اليوم، تريد كولومبيا مواصلة المضي نحو بناء السلام بشرعية. لكن ذلك يتطلب أيضاً تسوية العديد من حالات تجنيد القصر ومضايقة النساء والهجمات على قوات الأمن وآثار الاتجار بالمخدرات في سياق العدالة الانتقالية.

ومن الأهمية بمكان، بطبيعة الحال، أن تواصل كولومبيا ضمان أعمال قواتها الأمنية، مع احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على الدوام، وكفالة أن تكون هيئات الرقابة هي التي تحقق دائماً في أي عملية تشارك فيها قوات الأمن فيما يعرف بالإجراءات العاجلة التي تتخذها دائرة التحقيقات في بلدنا.

تنتهج دولتنا سياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن، ولكن لديها أيضاً قوة أمنية تكسب، في البلد كل يوم، مودة المواطنين، بمن فيهم أولئك الذين يعاد إدماجهم، الذين توفر لهم الحماية.

وسأختتم بياني بقول ما يلي. السلام في كولومبيا ليس قضية سياسية أو انتخابية. إنه ليس مسألة أيديولوجية. وليس له مالكون أفراد، بل هو الهدف المشترك لأمة بأكملها ومؤسساتها.

وتستند التحديات المستقبلية لبناء السلام، بالنظر إلى التقدم الموصوف، إلى فرضية أن هناك حقيقة أمينة لا جدال فيها وغير أيديولوجية ومحايدة، وأن جميع التدابير اللازمة موجودة بموجب القانون الدولي، مع مراعاة الفترة الانتقالية، ولكن هناك قيوداً حقيقية على هذه الحريات لأولئك المسؤولين في نهاية المطاف.

وكما طلبنا، يمكن للمنظمة أن تساعد في تطبيق العقوبات في إطار نظام العدالة الانتقالية، وهو آلية لتعزيز عملية السلام، التي تسفر عنها جهود حكومتنا.

واليوم، تقف كولومبيا أمام العالم بنتائج واضحة لا جدال فيها وبدون تحيز، لكن مع العلم بأننا نواجه تحديات ماثلة، لا نسعى إلى إخفائها، ولكنها يجب أن توحّد أمتنا صوب هذا الهدف.

وأود أن أختتم بياني بمشاهدة ما قاله الأمين العام غوتيريش في العام الماضي خلال زيارته إلى كولومبيا. في خضم الكثير من

البيئة والسلام مثلاً حقيقياً للفوائد التي تتأتى من الاندماج الناجح. وللتصدي لهذا العنف، نحث الحكومة على مواصلة توسيع نطاق جهودها لتوفير الحماية والأمن الكافيين، وتحسين حضور الدولة في المناطق المتضررة من النزاع، كما سمعنا اليوم، وتعزيز المؤسسات التي تحقق مع المسؤولين عن هذه الجرائم وتحاكمهم عليها.

وبينما لا تزال هناك تحديات أمام التنفيذ الكامل، كما سمعنا من فخامة الرئيس دوكي ماركي، فقد أحرز تقدم. إن انتخاب ١٦ ضحية لشغل مقاعد سلام خاصة في مجلس النواب الكولومبي يمثل حقاً خطوة تاريخية إلى الأمام. وهو يتيح فرصة لتوسيع نطاق المشاركة الديمقراطية للضحايا والمجتمعات المحلية الأكثر تضرراً من النزاع. ونرحب أيضاً بعملية العدالة التصالحية وآلياتها التي تم استحداثها. وبينما نتطلع كولومبيا الآن وقدماً إلى عقد الانتخابات الرئاسية في الشهر المقبل، فإننا ندعو مرة أخرى جميع الجهات السياسية المعنية إلى كفاءة أن تكون هذه الانتخابات سلمية وشاملة للجميع وأن تحافظ الأحزاب المنتخبة على التزامها بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام الهام هذا.

وفي الختام، تُبين تجربة كولومبيا لنا جميعاً أهمية النهج الكلية والشاملة - النهج التي تساعد على بناء السلام واستدامته - فضلاً عن القيمة الحقيقية لإشراك الهيكل الكامل لبناء السلام في الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، لحفز الدعم الدولي. ولا تزال المملكة المتحدة، من جانبها، ملتزمة التزاماً كاملاً بدعم عملية السلام في كولومبيا، بينما تواصل جميع الأطراف السير في طريقها إلى السلام الدائم، وسنواصل التطلع، بالشراكة مع كولومبيا، إلى توطيد وتعزيز المكاسب التي تحققت حتى الآن والبناء عليها.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيان.

**السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نود أن نشكر رئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، السيد كارلوس رويس ماسيو، على عرضه تقرير الأمين العام عن الحالة في البلد (S/2022/267) وعلى آرائه.

بل والشعب الكولومبي، على التقدم المحرز في ما يزيد قليلاً عن خمس سنوات منذ توقيع اتفاق السلام. نحن ننوه بالاستثمار الذي قامت به الحكومة خلال تلك الفترة لدعم إعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية.

إن كولومبيا مثال هام على أن الحل الدائم للخلافات لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الحوار السلمي. خلال الربع الماضي، وكما سمعنا مرة أخرى اليوم، لم نبرح نرى قدراً كبيراً من التقدم يتحقق في تنفيذ اتفاق السلام. وكما يشير التقرير (S/2022/267)، فإن هذا العام هو نقطة تحول حقيقية لنظام العدالة الانتقالية، وتواصل مكوناته الثلاثة التقدم في عملها الحاسم.

وننتقل إلى رؤية التقرير النهائي للجنة الحقيقة في حزيران/يونيه وإصدار الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام أول الأحكام. ونُسلم بالأهمية الأساسية لاعتراف الجناة بجرائمهم أمام الضحايا أنفسهم، كجزء من هذه العملية، ونشاط الأمين العام ثقته في الثبات الحقيقي والشجاعة اللذين سيواصل الكولومبيون إظهارهما وهم يواجهون ما كان ماضياً مؤلماً، بغية التحرك نحو التعافي والمصالحة الحقيقية.

وعلى الرغم من التقدم الهام المحرز، لا تزال شواغلنا قائمة بالنسبة للجماعات التي لا تزال تتأثر بشكل غير متناسب بالعنف والتشريد والحبس. وفي هذا الصدد، وكما سمعنا من الممثل الخاص رويس ماسيو اليوم، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الزيادة في حوادث العنف وانعدام الأمن في عدة مناطق، مما أودى بحياة مقاتلين سابقين، وزعماء اجتماعيين وبيئيين، ومدافعين عن حقوق الإنسان، وقيادات نسائية، وأولئك الذين ينتمون إلى مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. وفي الواقع، إذا جاز لي، بصفتي الممثل الخاص لرئيس وزراء المملكة المتحدة المعني بمنع العنف الجنسي في حالات النزاع، فقد رأيت مباشرة، عندما تعاملت مع ممثلي هذه المجموعات في زيارة عبر الإنترنت في أواخر عام ٢٠٢٠، الأفكار الناقبة التي قدموها في هذا الصدد.

وأنا واثق بأنني أنكلم باسم جميع الزملاء عندما نقول إننا صُدمنا وحزنا لمقتل خورخي سانتوفيميا في بوتومايو. وقد جعله التزامه بحماية

الجلسة. والخيط المشترك الذي يجمعها هو القلق إزاء وتيرة التسوية الكولومبية بعد انتهاء النزاع. فلا تزال المشكلة الرئيسية تتمثل في عزز الحكومة عن كفالة السلامة البدنية للمشاركين في عملية السلام ولقادة المجتمعات المحلية. والتحدي المتمثل في ملء الفراغ في سلطة الدولة في المناطق النائية من البلد لم يحل بعد، وكذلك تنفيذ الإصلاح الزراعي الشامل وبرنامج استبدال محاصيل الكوكا.

ومن الواضح أن انخفاض مستوى العنف وكفالة أمن المشاركين في عملية السلام عامل رئيسي في تحقيق السلام الدائم. غير أن هناك إخفاقات كبيرة فيما يتعلق بمثل هذه القضايا على وجه التحديد. فلا تزال هناك مواجهة مسلحة في البلد، ولا تزال هناك إعادة توزيع لمناطق السيطرة الإجرامية باستخدام القوة، واقتتال من أجل السيطرة على الاتجار بالمخدرات، وإطلاق النار على المشاركين في عملية السلام. وقد تدهورت الحالة الأمنية إلى درجة اضطرت حتى المحكمة الدستورية إلى إعلان حالة غير دستورية وإلزام الحكومة باتخاذ تدابير عاجلة لتحسين الحالة. وهناك بالفعل الكثير مما ينبغي تحسينه، ولا بد من القيام به على وجه الاستعجال.

فقد قُتل ٣١٥ مشاركاً في عملية السلام بعد التوقيع على اتفاق السلام النهائي. وخلال العام الماضي وحده، زاد عدد حالات العنف المسلح ستة أضعاف. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبياناته من الشهرين الأولين من هذا العام، واجه أكثر من ٢٧٤ ٠٠٠ كولومبي، بطريقة أو بأخرى، مختلف مظاهر العنف المسلح أو عواقبه. كما شاطرت المنظمات غير الحكومية المحلية بياناتها منذ بداية العام: فقد وقعت ٣١ عملية انتقامية واسعة النطاق، وقتل ١٣ من الموقعين على اتفاق السلام النهائي و ٥٠ ناشطاً مدنياً.

وقد أشارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى علامات تحذير، ونشرت في ٢٣ آذار/مارس تقريراً قُطرياً بعنوان التحديات الإنسانية ٢٠٢٢. وتتص الوثيقة على أن هناك حالياً ستة نزاعات مسلحة في البلد تواجه فيها جماعات متمردة مختلفة الهيئات الحكومية. ويبدو أن شخصاً يختفي دون أن يترك أثراً كل يومين. وفي كولومبيا اليوم، هناك

وتُرْحَب اليوم برئيس كولومبيا، فخامة السيد إيفان دوكي ماركيس. إن مشاركته في جلسة اليوم مهمة، بطبيعة الحال. ويُنظر إليها على أنها اختتام لعمل إدارته بشأن تنفيذ عملية السلام.

ونحن على اقتناع بأن الذين يأخذون الكلمة بعدنا، من أعضاء مجلس الأمن، سيقولون الكثير من الكلمات اللطيفة في محاولة لتجنب المسائل الشائكة التي تكثر في تقرير الأمين العام. بيد أننا في روسيا نقول الحقيقة لأصدقائنا. لذلك فلن نغفل اليوم عما لدينا من شواغل خطيرة بشأن مصير عملية السلام في كولومبيا.

فكولومبيا ليست مجرد بلد عادي بالنسبة لمجلس الأمن. وفي مرحلة ما، أصبح المجلس نوعاً من الضامن للسلام في البلد، وبذلك وضع سمعته على المحك بحكم الواقع. لذلك فنحن جميعاً نتابع بعناية فائقة التطورات في كولومبيا. ولن أخفي حقيقة أن أسباب قلقنا تتزايد كل عام.

وبطبيعة الحال، حققت كولومبيا بعض التقدم في تنفيذ اتفاق السلام النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام مستقر ودائم، ولكننا نود اليوم أن نركز على المشاكل المتعلقة بتنفيذ ذلك الاتفاق. وسأبدأ بحقيقة أن إدارة دوكي تجنبنا باستمرار ذكر اتفاق السلام النهائي. وبدلاً من ذلك، تُفضّل أن تتكلم عن سياسة السلام في ظل الشرعية، وهو برنامج لم يوافق عليه مجلس الأمن، ولم يوافق عليه الطرف الآخر في اتفاق السلام النهائي، وهو الطرف الذي أشار إليه الرئيس دوكي ماركيس اليوم بوصفه المقاتلين السابقين. ويدل استخدام هذا المصطلح في حد ذاته على أن المصالحة الوطنية الحقيقية في بلده لم تتحقق بعد، للأسف. لذا فإن خطة اتفاق السلام النهائي لإحداث تحول جذري في المجتمع الكولومبي لم تتحقق. وبعد مرور ثماني سنوات على توقيع اتفاق السلام النهائي، فإن هذه الحالة تهدد بتقويض الأساس ذاته لعملية السلام وتدمير الهدف الذي عانى الشعب الكولومبي الأمرين لفترة طويلة سعياً لتحقيقه.

إننا لا نبني آراءنا على اعتبارات شخصية. فهناك أسباب كثيرة لهذه الاستنتاجات المحزنة في التقرير الذي أصدره الأمين العام لهذه

رأينا أن في هذا مبالغة شديدة، بالنظر إلى أن الانتخابات البرلمانية عملية ديمقراطية طبيعية ينبغي وفقا للدستور الكولومبي أن تجري كل أربع سنوات. أما بالنسبة للمقاعد الـ ١٦ الإضافية، فوفقا للاتفاق النهائي كان ينبغي شغلها في عام ٢٠١٨. وبعبارة أخرى، هذا في الواقع تأخير استمر لمدة أربع سنوات.

وفي سياق الانتخابات المقبلة للتعبير عن إرادة الشعب الكولومبي، أود أن أعرب عن الأمل في أن تكون الأولوية بالنسبة لقائد البلد في المستقبل هي الامتثال الدقيق للالتزامات بموجب الاتفاق النهائي. لكن إذا سادت مرة أخرى سياسة تتألف أساسا من استبدال المفاهيم، فقد تواجه كولومبيا قريبا جدا أسوأ الآثار الممكنة لهذه السياسة. ونود جميعا أن نرى بلد الرئيس دوكي ماركيس يتجنب ذلك.

وستواصل روسيا، بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن، دعم عملية السلام الكولومبية حتى تكفل استدامتها على نحو لا رجعة فيه. والعمل المسؤول الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا تحت قيادة الممثل الخاص للأمين العام حاسم الأهمية في ذلك الصدد، ونأمل أن تتمكن من التعويل عليه في المستقبل.

**السيد كيماي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أعرب عن تعازينا لزملائنا الأمريكيين بينما يجري التحقق من طبيعة الهجوم على محطة مترو الأنفاق في بروكلين. وعلمنا بالفعل أن بعض الأشخاص قد أصيبوا ونعرب عن خالص أسفنا لزملائنا من سكان نيويورك.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، غابون وغانا وكينيا (مجموعة 3A3). وشكر السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته ونرحب بمشاركة فخامة الرئيس إيفان دوكي ماركيس في جلسة اليوم.

تهنئى مجموعة A3 شعب كولومبيا على انتخابات الكونغرس الناجحة التي اختتمت للتو. إن إجراء الحملة الانتخابية في هدوء نسبي يؤكد صمود الشعب الكولومبي والتزامه بالسلام الدائم. ونتمنى له التوفيق في الانتخابات الرئاسية المقبلة، ونأمل أن يمثل انتخاب ١٦ برلمانيا بداية لإدماج سياسي أكبر للمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع.

ما يقرب من ٥٣ ألف مشرد داخليا، وهو رقم يمثل زيادة بنسبة ١٢٠ في المائة في عام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠. والحالة فيما يتعلق بالمضي قدما في الإصلاح الزراعي لا تشجع على التفاؤل. فمن بين ٣ ملايين هكتار تم التعهد بها من الأراضي في إطار برامجالسلام، أضيف ثلثها إلى صندوق الأراضي، ولكن لم يتم نقل سوى ١٦ في المائة منها بالفعل.

في هذا السياق، من المؤسف أن ممثلي المجتمع المدني الكولومبي لم تتح لهم الفرصة هذه المرة لتقديم تقييماتهم لعمل الحكومة إلى المجلس بالحضور الشخصي. بيد أنه من الإيجابي أن المنظمات غير الحكومية لا يزال بإمكانها على الأقل إبلاغ أعضاء المجلس بأرائها كتابةً. ويمكن للمرء أن يستنتج من مضمون تلك الرسائل أنه فيما يتعلق بعملية السلام، راوحت المفاوضات الحكومية الدولية بشأن هذه المسألة الأساسية مكانها خلال السنوات الأربع الماضية ولم يحرز أي تقدم يذكر أو لم تخفض الحالة الأمنية في البلد إلى مستوى الفترة التي وقع فيها الاتفاق النهائي. وتتفق منظمات المجتمع المدني على أن مبادرة السلام في ظل الشرعية ليست طريقة لضمان الامتثال للالتزامات بموجب الاتفاق النهائي. ويؤكد هذا التقييم المحيط القلق العام من أن الاحتمالات هي أن الأزمة في البلد قد تتفاقم وأن الحالة لا تستقر، ناهيك عن إحراز أي تقدم على نحو متسق.

ومن المهم أيضا أن نتذكر أنه لا يمكن تحقيق السلام المستدام بدون مشاركة جميع الأطراف السياسية الفاعلة والأحزاب الرئيسية، بما في ذلك جيش التحرير الوطني. ومهما كانت حدة الخلافات الداخلية، فإن الحوار دون شروط مسبقة هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى التفاهم المتبادل. وفي هذا الصدد، تسفر القرارات الانفرادية بشأن وقف إطلاق النار، بما في ذلك أثناء العمليات الانتخابية، عن دور إيجابي بلا شك.

ولا يسعنا تجاهل أننا لاحظنا أيضا رغبة مؤسفة في التغاضي عن الواقع في تقرير الأمين العام (S/2022/267)، مع إجراء الانتخابات البرلمانية الثانية في آذار/مارس منذ التوقيع على الاتفاق النهائي وانتخاب ١٦ برلمانيا إضافيا بوصفها معلما هاما وفرصة تاريخية. وفي

مجددا الأطراف إلى الاستفادة من لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه لحل خلافاتها.

ولا تزال العدالة الانتقالية تشكل حجر الزاوية في عمليات السلام. ولا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام بدون مصالحة سليمة. وتشيد مجموعة ٣+١ بالتقدم المحرز في إطار النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار. ونقر على وجه الخصوص بالتقدم الذي أحرزته الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في كفالة العدالة للضحايا، ونشدد على أهمية ضمان استقلاله الذاتي وعمله بشكل مستقل. وبالإضافة إلى ذلك، نتطلع إلى تقرير لجنة الحقيقة في حزيران/يونيه من هذا العام ونشجع الشعب الكولومبي على البناء على توصياته بغية زيادة تعزيز المصالحة الوطنية.

وندرک التكامل بين الإرهاب والاتجار غير المشروع، ولا سيما في المخدرات. ونشيد بحكومة كولومبيا على إلقاء القبض على زعيم المخدرات الشهير المعروف باسم أوتونيل ونأمل أن يبسر اعتقاله تفكيك المنظمات الإجرامية وشبكات دعمها. ولا يمكن أن يستمر نجاح إعادة توطين المقاتلين السابقين إلا إذا ظلوا بعيدين عن تجارة المخدرات غير المشروعة. ونحث الحكومة على إعطاء الأولوية لتنمية الهياكل الأساسية الريفية، فضلا عن تنفيذ البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة.

ويساور مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن قلق عميق إزاء العنف المستمر الذي يستهدف المقاتلين السابقين، والمجتمعات المتضررة من النزاع، بمن فيهم مجتمعات الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي ومجتمعات السكان الأصليين، والقادة الاجتماعيين، والنساء بناء السلام، والنشطاء في مجال حقوق الإنسان. ويساورنا قلق خاص إزاء التقارير التي تشير إلى عنف مكثف من جانب الجماعات المسلحة، بما فيها جيش التحرير الوطني، وهجماتها على المدنيين الأبرياء. ونشدد على ضرورة التنفيذ العاجل للضمانات الأمنية من جانب اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية لأكثر الفئات ضعفا، مع مراعاة الاحتياجات الجنسانية. وسنواصل دعم جميع

وبعد مرور أكثر من خمس سنوات على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، لا تزال عملية السلام الكولومبية مصدر إلهام للعديد من البلدان التي تسعى إلى إنهاء الحروب الأهلية التي طال أمدها. لعقود من الزمان كانت كولومبيا معروفة بحربها الأهلية التي استمرت طويلا والعنف الواسع النطاق من القوات شبه العسكرية وعصابات المخدرات. واليوم، البلد شهادة على القيادة الملهمة في السعي إلى السلام والحفاظ عليه. ويجسد اتساع نطاق الاتفاق النهائي وطموحه جرأة رؤية حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية. إن شعب كولومبيا فخور بحق بذلك السلام الذي تحقق بشق الأنفس. ونود أيضاً أن نسجل إعجابنا الصادق بالضحايا والناجين الذين، على الرغم من ندوبهم العميقة، يعيدون بناء حياتهم بينما يدعمون عملية السلام. وتتوه المجموعة A3 بالتقدم الكبير الذي أحرز في تنفيذ الاتفاق النهائي، على الرغم من التحديات. ومع ذلك، فإننا نكرر دعوتنا إلى تنفيذه تنفيذا كاملا وشاملا. ونحث جميع أصحاب المصلحة على ألا يغيب عن بالنا المكاسب التي ستتحقق بإحلال السلام المستدام. وتشجعنا التأكيدات بأن مختلف المرشحين الرئاسيين قد التزموا بالتنفيذ الشامل والكامل للاتفاق النهائي.

وتعتبر إعادة إدماج المقاتلين السابقين عاملا رئيسيا في نجاح عملية السلام. وفي هذا الصدد، تنتهي المجموعة A3 على جهود الحكومة في تيسير الحصول على الأراضي للمشاريع الإنتاجية، فضلا عن توطيد المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. وندعو إلى زيادة الدعم والأمن المقدمين للمقاتلين السابقين الذين يعيشون خارج المناطق الإقليمية السابقة، بما في ذلك الذين ينتمون إلى السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي.

وتولي مجموعة A3 أهمية قصوى على الفصل العرقي من الاتفاق النهائي وتحث على المزيد من الالتزام بتنفيذه. ونرحب بالخطط الواردة في المنتدى الخاص الرفيع المستوى مع الشعوب العرقية لوضع خريطة طريق لعام ٢٠٢٢ لمعالجة القضايا التي تواجه المقاتلين السابقين من السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، ونكرر تأكيد ضرورة تخصيص موارد كافية وموثوقة لتلك المبادرة. وندعو

الكونغرس، مما يجعل العمليات أكثر شمولاً. وهناك تأييد واسع النطاق لاتفاق السلام وعملية الانتقال بين الكولومبيين. ونشيد بإخلاص بشعب كولومبيا وحكومتها ورئيسها على تلك الجهود والمشاركة والأنشطة التي تهدف إلى إيجاد بلد أكثر سلاماً وعدلاً وازدهاراً للجميع.

في الوقت نفسه، وكما سمعنا هنا، لا تزال هناك تحديات كثيرة. وعلى وجه الخصوص، شهدت بعض المناطق الريفية في الأشهر الأخيرة زيادة في العنف، بما في ذلك العنف الجنسي وتجنيد الأطفال، مما يهدد الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم وقد يهدد بانتكاس قدر من التقدم المحرز. ولا تزال أكبر التحديات التي تواجه السلام في كولومبيا تتمثل في الهجمات والعنف من قبل الجماعات المسلحة والعصابات الإجرامية ضد قادة المجتمعات المحلية والقادة الاجتماعيين، وممثلي السكان الأصليين وممثلي الكولومبيين المنحدرين من أصول أفريقية، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والنشطاء المعنيين بمسائل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. وتُستهدف النساء بصفة خاصة بين تلك الفئات. ويتعرض المقاتلون السابقون الذين ألقوا أسلحتهم للتهديد، مما يجعل من الصعب عليهم إعادة الاندماج بنجاح في المجتمع. ونشعر بالفزع إزاء هذه الهجمات، التي تعرض عملية السلام برمتها للخطر. ومن الأمثلة المروعة الأخيرة الهجوم الذي وقع في ٢٧ آذار/مارس في بوغوتا وأسفر عن مقتل سالومي ودانيال وجرح أكثر من ٣٠ شخصاً. وكان هناك أيضاً هجمات وتهديدات بالقتل وقائمة قتل من جماعة النسور السود التي لم تتوقف عن استهداف المرشح لمنصب نائب الرئيس أيضاً.

ومن الضروري كفالة أن تواصل الحكومة الكولومبية جهودها وتكثفها من أجل حماية وتأمين جميع المستهدفين والمهددين، وأن تعزز المؤسسات التي يمكنها التحقيق مع الجهات الفاعلة الإجرامية المسؤولة عن هذا العنف ومقاضاتها. وتقع على عاتق الحكومة المسؤولية عن حماية مواطنيها، بما في ذلك في المناطق الريفية. ويجب تفكيك العصابات الإجرامية والجماعات المسلحة بشكل نهائي. وينبغي

الجهود الرامية إلى توطيد عملية السلام، بما في ذلك من خلال إدماج جماعات ليست أطرافاً في الاتفاق النهائي. وتحض مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن على الدخول في حوار بناء بين الحكومة وجيش التحرير الوطني من أجل الاستفادة من فرصة المصالحة الوطنية والاستقرار في كولومبيا.

وأخيراً، تؤكد مجموعة الدول الأفريقية الثلاث من جديد تضامنها مع حكومة كولومبيا وشعبها في سعيهما لتحقيق السلام والازدهار. كما نقدم دعماً الثابت لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. ونتمنى للرئيس دوكي ماركيس كل التوفيق في مساعيه المقبلة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أؤيد الملاحظات الافتتاحية لممثل كينيا فيما يتعلق بتطور الحالة في بروكلين. إن مشاعرنا وصلواتنا مع جميع أولئك الذين وقعوا في شرك تلك الحادثة.

**السيد خوجة (البنانيا) (تكلم بالإسبانية):** أود أن أبدأ بشكر السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا، على إحاطته اليوم، وكذلك على جهوده الدؤوبة وجهود فريقه وفريق الأمم المتحدة القطري في الميدان.

وأود أن أرحب بالرئيس إيبان دوكي ماركيس. إن وجوده هنا اليوم والمعلومات التي تشاطرها معنا يوضحان مرة أخرى الأهمية التي توليها الحكومة الكولومبية للعمل مع مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره. ونحن نقدر تقديراً كبيراً تبادل الآراء بشكل مباشر وهو ما يجعل خطابنا أكثر شفافية.

(تكلم بالإنكليزية)

في السنوات الخمس التي انقضت منذ التوقيع على اتفاق السلام التاريخي، أُحرز تقدم كبير. لقد ألقى الآلاف من المقاتلين السابقين أسلحتهم وأعيد دمجهم في مجتمعاتهم. وقد أنشئت آليات للعدالة الانتقالية وأثبتت فعاليتها. وتحولت القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي إلى حزب سياسي معترف به. وقد مُنح الضحايا والسكان المستبعدون والمهمشون سابقاً مقعداً حول الطاولة وفي

ونطلع إلى مواصلة هذا العمل ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه المقبلة.

**السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة):** السيد الرئيس، بداية أشكر السيد السيد كارلوس رويس ماسيو الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا على إحاطته القيمة وعلى جهوده وجهود فريقه في هذا الملف. وأود أن أعرب عن ترحيبنا الحار بمشاركة فخامة رئيس كولومبيا، إيبان دوكي ماركيس، في اجتماع اليوم، وأن أشكر فخامته على إحاطته الوافية وعلى إطلاعنا على التطورات في بلده.

بينما تواصل كولومبيا التقدم في مسيرتها نحو إحلال السلام، يتعين علينا أن نستعرض ما حققته حتى اللحظة في هذه المسيرة وأن نحتمي بمكتسبات الاتفاق النهائي، والأهم من ذلك كله أن نؤكد على أهمية الالتزام بالبناء على هذه الإنجازات. ورغم التحديات القائمة، علينا كذلك أن نقر بما أظهرته الحكومة الكولومبية والأطراف المعنية من عزم لمواجهة هذه التحديات. سيكون في انتظار الإدارة المقبلة مسؤوليات، ولكن أيضا فرصا هامة فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق النهائي بشكل شامل وكامل.

لقد تمكنت كولومبيا منذ آخر اجتماع للمجلس (انظر S/PV.8951) من إجراء الانتخابات البرلمانية التي تعد نجاحا آخر يضاف إلى جهود تنفيذ اتفاق السلام بشكل شامل والذي يظل أمرا جوهريا في مسيرة كولومبيا نحو تحقيق سلام دائم ومستدام. وفي هذا الإطار، نأمل أن تمتد الفوائد المترتبة على الاتفاق الأخير الذي تم توقيعه بين ثلاثة عشر طرفا سياسيا لمنع العنف خلال الانتخابات، إلى مرحلة ما بعد الانتخابات بحيث يشكل التزاما بتعزيز السلام والتسامح والحوار على المدى البعيد. ونرحب أيضا بزيادة عدد النساء المشاركات في الانتخابات البرلمانية، وستسهم مشاركتهن بشكل هادف وامتساو وكامل في تحقيق سلام مستدام. وعلى الرغم من إجراء الانتخابات في أجواء هادئة نسبيا، لا يزال الوضع الأمني واستمرار العنف في كولومبيا، بما في ذلك في أروكا وشوكو وبوتومايو، يثير الشواغل ويتطلب إيلاء

تحسين الأمن الريفي، وتعزيز وجود خدمات الدولة في المجتمعات الريفية والمناطق المتضررة من النزاعات، ووضع بدائل للمحاصيل والاقتصادات غير المشروعة. وبدون إصلاحات ريفية شاملة تشمل أيضا الحق في الأرض لضحايا النزاع، لن يكون هناك سلام وتنمية في كولومبيا.

ولا تزال الأحكام المتعلقة بالمسائل الجنسانية الواردة في الاتفاق النهائي تنفذ وتمول بمعدل أبطأ من الأجزاء الأخرى منه. وكما ذكرنا في اللقاء المشترك لوسائل الإعلام في كانون الثاني/يناير مع النرويج والإمارات العربية المتحدة، فإن تنفيذ الأحكام المتعلقة بالمسائل الجنسانية والفصول المتعلقة بالمسائل الإثنية الواردة في الاتفاق شرط أساسي للسلام الدائم. ويعد عقود من النزاع الذي لا طائل منه، أجرى الشعب الكولومبي في آذار/مارس ثاني انتخابات للكونغرس منذ توقيع الاتفاق. وقد أظهرت الانتخابات أن حكومة كولومبيا وشعبها يعملان بالفعل بجدية لتحقيق مستقبل سلمي لبلدهما. إن إنشاء ١٦ دائرة انتخابية انتقالية خاصة للسلام خطوة هامة نحو تنفيذ الاتفاق، من خلال إدراج أصوات السكان المستعبدين تاريخيا في المناطق المتضررة من النزاع، وأعضاء مجتمعات السكان الأصليين، وممثلي الضحايا والمنظمات النسائية. لقد سعدنا برؤية أكبر عدد من المرشحات على الإطلاق وكذلك زيادة في عدد النساء المنتخبات للكونغرس. ونشجع الحكومة على التصدي للعنف السياسي القائم على نوع الجنس في الانتخابات الرئاسية المقبلة من خلال كفالة اتخاذ تدابير أمنية بحيث يتم حماية حق التصويت لجميع الكولومبيين.

وأخيرا، نرحب بالتقدم المحرز في عمليات العدالة الانتقالية. وقد حقق النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار نتائج قوية لمحاسبة الجناة. ونرحب بزيادة التركيز على العنف الجنسي المتصل بالنزاع وفتح ملف خاص مخصص لمثل هذه الجرائم. وفي حين أنه من المهم أن يحصل جميع الضحايا على العدالة، فإن المساواة هي أيضا السبيل الرئيسي للمصالحة وبناء مجتمع أكثر سلاما.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر إلى الرئيس دوكي ماركيس على المشاركة الإيجابية لحكومته مع مجلس الأمن خلال فترة ولايته.

على إحاطته اليوم. ونقدر الدور الحيوي الذي ما برحت تقوم به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا في دعم السلام في كولومبيا. ونرحب بوجود الرئيس دوكي ماركيس هنا اليوم ونقدر استمراره في العمل مع مجلس الأمن.

كما يبين أحدث تقرير للأمين العام (S/2022/267)، تواصل كولومبيا إحراز تقدم ملموس في جهودها الرامية إلى تنفيذ اتفاق السلام. ومما يشجعنا أن الانتخابات التشريعية الأخيرة جرت بقليل من الاضطرابات. وللمرة الأولى، يشغل الضحايا ١٦ مقعداً في مجلس النواب الكولومبي. وترشح عدد قياسي من النساء للمناصب وانتخبن لعضوية الكونغرس في كولومبيا، وشهدت الانتخابات زيادة في مشاركة المرشحين من السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. ومما يشجعنا أيضاً أن معظم المرشحين للرئاسة تعهدوا بمواصلة تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء الصراع وبناء سلام مستقر ودائم. ونتطلع إلى إصدار التقرير النهائي للجنة الحقيقة في حزيران/يونيه. ونعرف أنه سيتضمن بعض الاستنتاجات الصعبة، وندعو جميع الأطراف إلى التفكير ملياً في النتائج التي سيخلص إليها التقرير.

وبينما نشيد بالتقدم المحرز حتى الآن، لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل. ويشير تقرير الأمين العام إلى مستويات العنف المكثفة في عدة مقاطعات، فضلاً عن الهجمات المستمرة على المقاتلين السابقين والمدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين. وقد أثر العنف والاتجار بالأشخاص والتشريد بطريقة غير متناسبة على المجتمعات العرقية، حيث قتل ستة من الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي و ١٣ من قادة الشعوب الأصلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا يزال من المهم جداً التعجيل بتنفيذ الفصل الإثني للاتفاق النهائي، لأن تنفيذه تأخر مقارنةً بفضوله الأخرى. ويجري أيضاً تنفيذ الأحكام المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمويلها بوتيرة أبطأ من الأجزاء الأخرى من الاتفاق. وعلى الرغم من نجاح الانتخابات الأخيرة، فإن مشاركة المرأة في العملية الانتخابية تتأثر بالعنف السياسي والتمييز القائم على أساس نوع الجنس، فضلاً عن عدم المساواة في الحصول على الموارد.

اهتمام خاص لمعالجة هذه التحديات، بما في ذلك من خلال تنفيذ عمليات إعادة الإدماج والضمانات الأمنية الواردة في اتفاق السلام، بهدف توفير الحماية والأمن في كولومبيا.

إن نجاح جهود بناء السلام في كولومبيا، يتطلب أن تتولى المجتمعات المحلية ملكية وزمام المبادرات المنصبة في هذا الاتجاه. وقد شهدنا مؤخراً إطلاق مجموعة من المبادرات المهمة في مجال إدماج المجتمعات المحلية والتي شملت السلطات المحلية والمقاتلين السابقين، وتستحق تسليط الضوء عليها، وهي "مجلس السلام" ومبادرة "وسطاء السلام". كذلك، فإن تكثيف الحكومة لجهودها في تنفيذ استراتيجيتها بشأن إعادة إدماج المجتمعات، يؤكد أهمية إحلال السلام وذلك من خلال إعادة الإدماج اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. ونشجع على مواصلة العمل لتحقيق تلك الغايات.

أخيراً، تواصل دولة الإمارات دعم الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، ودوره المحوري في عملية العدالة الإصلاحية ونهجه القائم على الناجين، ويمكن من خلاله تحقيق المصالحة والعدالة في آن واحد. ونشير هنا بشكل خاص إلى قيام الجهاز القضائي مؤخراً بتتبع وتوسيع نطاق القضايا التي يركز عليها، لتشمل، على سبيل المثال، تأثير العنف على البيئة، أو العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. ونتطلع في هذا الإطار إلى التقرير المقبل للجنة تقصي الحقائق، ونأمل أن تدعم المجتمعات المحلية هذه العملية ونتائجها على أفضل نحو ممكن، حيث سيشكل التقرير خطوة هامة لتمهيد الطريق أمام مسيرة كولومبيا نحو تحقيق المصالحة والإقرار بالمسؤوليات.

في الختام، مع اقتراب الانتخابات الرئاسية في كولومبيا نتطلع إلى أن تبقى عملية الانتخابات آمنة وسليمة وشاملة. وتؤكد دولة الإمارات في هذا الصدد دعمها الكامل لحكومة وشعب كولومبيا في جهودهما لتحقيق سلام مستدام، وكذلك لبعثة التحقق التابعة للأمم المتحدة ودورها القيم في كولومبيا.

السيد لو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كارلوس رويز ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا،

أرض الواقع. ونأمل أن تتمكن الإدارة المقبلة للبلد من مواصلة الجهود التي بُذلت في السنوات الأخيرة.

كما ذكر الأمين العام في تقريره (S/2022/267)، فإن العنف المستمر في عدة مناطق من كولومبيا يستدعي

”التنفيذ الكامل لأحكام الضمانات الأمنية الواردة في الاتفاق من أجل تعزيز التدابير الأمنية التي تنفذها سلطات الحكومة والدولة“.

إن مواجهة الجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإجرامية التي لا تزال تعمل في مناطق تتسم بالفقر والاقتضادات غير المشروعة وعدم فعالية سيطرة الدولة على الأراضي تشكل تحدياً لا مندوحة منه لحكومة كولومبيا المقبلة. وتتابع البرازيل بشكل وثيق كل مرحلة من مراحل العملية. وقد أظهرت كولومبيا أن لديها الإرادة السياسية والظروف اللازمة للسيطرة على العنف الموجه ضد المقاتلين السابقين الذي يقترن في بعض الحالات بالاتجار بالمخدرات والعنف في المناطق الحضرية، وتحقيق التنمية في الريف والمناطق التي تفتقر تاريخياً إلى الدعم الحكومي. ونحن ندرك درجة الصعوبة التي يفرضها هذا التحدي، ونثق باستعداد الشعب الكولومبي وبراعته لمواصلة المضي قدماً.

وتشير الانتخابات التشريعية التي جرت في آذار/مارس إلى تحدٍ آخر تغلبت عليه كولومبيا. وتم التأكيد على أمن العملية الانتخابية وسلاستها، لا سيما في الدوائر الانتخابية الانتقالية الخاصة للسلام البالغ عددها ١٦ دائرة. ويسرنا أن الديمقراطية قد خطت خطوة إلى الأمام في كولومبيا، بما يكفل إيجاد حيز أكبر لمشاركة المناطق التي تضررت تاريخياً من الفقر والنزاع مشاركة فعالة. وتتطلع البرازيل إلى التقرير النهائي للجنة إيضاح الحقيقة، الذي سيشكل وثيقة أساسية لجهود المجتمع الكولومبي الرامية إلى التغلب على العنف الماضي ومواصلة توطيد السلام.

وكما أكدنا في الجلسة المعقودة في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8951)، فإن كولومبيا حالة خاصة مدرجة في جدول

كما نعلم جميعاً، فإن التنفيذ الكامل للخطط الاقتصادية الريفية مشروع على يستمر مر الأجيال. ولهذا السبب، يجب على قادة كولومبيا المنتخبين الحاليين والمستقبليين الاستمرار في دعم تنفيذ اتفاق السلام من أجل التنمية الريفية وإحراز تقدم في تحسين الأمن الريفي، ومعالجة مسألة حياة الأرواح، والأسباب الجذرية لتلك التحديات. ومن الحيوي بنفس القدر أن يواصل مجلس الأمن دعم بعثة الأمم المتحدة للتحقق بينما تبني على إنجازات كولومبيا. لقد خطت كولومبيا خطوات واسعة نحو تحقيق سلام عادل ودائم منذ عام ٢٠١٦. إننا نتطلع، بدعم من بعثة التحقق ومجلس الأمن، إلى استمرار التقدم في حماية حقوق الإنسان، وضمان العدالة لضحايا الصراع، والنهوض بالتنمية الريفية، وبناء مستقبل آمن ومزدهر.

**السيد كوستا فيلهو (البرازيل) (تكلم بالإسبانية):** إنه لشرف لي ولبلدي أن أتكلم للتحقق على تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء الصراع وبناء سلام مستقر ودائم في كولومبيا. في البداية، نتقدم بالتهنئة من حكومة كولومبيا وشعبها على جهودهما الدؤوبة لإيجاد طريق السلام والرخاء لجميع الكولومبيين وتعزيزه. ووجود الرئيس إيفان دوكي ماركيس في هذه الجلسة دليل آخر على جدية التزام كولومبيا بالتنفيذ الكامل للاتفاق. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للسيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا، على إحاطته.

أما وقد دنو موعد الانتخابات الرئاسية في كولومبيا، فيسرنا أن نلاحظ أن المجتمع الكولومبي متحد في إعطاء الأولوية لتوطيد السلام. وفي هذا الصدد، حققت عملية السلام في كولومبيا أهم شيء، وهو ثقة والتزام الكولومبيين والقوى السياسية الرئيسية بالبلد. وتواصل كولومبيا إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق بجميع أبعاده. إننا ندرك أن الطريق طويل وأنه توجد دائماً عقبات جديدة يتعين التغلب عليها. ولم يمض سوى خمس سنوات على توقيع الاتفاق التاريخي مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية، وهذا يمثل ثلث الفترة المقدرة اللازمة لتنفيذ أحكام الاتفاق تنفيذاً كاملاً، وكثير منها يتطلب جهداً متواصلًا من جانب الدولة الكولومبية، مع إحراز تقدم تدريجي، بغية تحقيق النتائج المرجوة على

البالغ عددها ١٦ دائرة، معلما هاما في عملية توطيد السلام ينبغي التأكيد عليه والاعتراف به. وقد تم التعبير بحرية عن إرادة الشعب، وننوه بتسجيل أكبر عدد من المرشحات في تاريخ البلد. وهذه بالتأكيد خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال لإحراز التقدم فيما يتعلق بزيادة مشاركة المرأة، خاصة في مجتمعات السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. ومن المهم مواصلة إحراز التقدم فيما يتعلق بجميع المؤشرات الجنسانية العالقة في اتفاق السلام.

وعلى الرغم من أن الحوادث كانت معزولة، فإن العنف الذي شهدناه خلال العملية الانتخابية يتعارض مع ميثاق اللاعنف الذي يشجعه المجلس الوطني للسلام والمصالحة والتعايش ومنظمات المجتمع المدني. ويجب تعزيز التقدم الأكيد في تنفيذ اتفاق السلام، كما يحدث مع البرامج والسياسات العامة التي تؤثر على الأسباب الهيكلية المشجعة على العنف. وتثير آثار العنف على الأطفال قلقا بالغا. ويتضمن تقرير الأمين العام عن هذه المسألة (S/2021/1022) بعض الأرقام المثيرة للقلق. ونأمل أنه بمجرد اعتماد استنتاجاته من جانب الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، سيتم معالجة توصياته بالكامل. ونتفق مع ملاحظات الأمين العام بشأن ضرورة تعزيز التدابير الأمنية وفقا لأحكام اتفاق السلام.

والتقرير الذي يغطي هذه الفترة يبرز مرة أخرى مدى أهمية نظام العدالة الانتقالية في كولومبيا في توطيد جهود المصالحة. ونكرر تأكيد دعمنا لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا في مهمتها الحساسة، وبخاصة دعمها لعمل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام والتزامها المضني بنزع السلاح وإجراءات إزالة الألغام. ونذكر الأثر الذي ستحدثه التقارير الصادرة عن كل من الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام ولجنة الحقيقة. إن الطلب الذي قدمته كولومبيا إلى مجلس الأمن للحصول على الدعم في تنفيذ الاتفاق النهائي كان مثالا لبقية العالم وسمة مميزة لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تظهر قوة شعب كولومبيا الشقيق.

أعمال مجلس الأمن. وكولومبيا موجودة هنا بمبادرة منها. وكولومبيا هي التي دعت المجلس إلى القيام بدور في تنفيذ اتفاق السلام، الأمر الذي يمثل انتصارا لشعبها تحقق بدون مشاركة هذا الجهاز. وينبغي ألا يغيب عن بال المجلس أن دوره يقتصر على التحقق من تنفيذ الاتفاق. فالاستراتيجيات الأمنية واستراتيجيات التنمية الأوسع نطاقا هي من صلاحيات الدولة الكولومبية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التحقق من الاتفاق في كولومبيا يسمح لهذا الجهاز بالاضطلاع بدور مهم ومبتكر من أجل السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الوقت الجيوسياسي الحساس، فإن الملف يمكن المجلس من المساعدة على توطيد حالة ملموسة من النجاحات من أجل تحسين حياة ملايين الكولومبيين المتضررين من عقود من النزاع المسلح. وبهذا المعنى، ندرك بكل سرور أنه في حين أن المجلس مهم لكولومبيا، فإن كولومبيا ذات أهمية أيضا للمجلس. وأعتقد اعتقادا راسخا بأن التعاون بين المجلس وكولومبيا يمثل دعما مهما لتوطيد السلام.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، على إحاطته. ونرحب أيضا بحضور الرئيس إيفان دوكي ماركيس، رئيس كولومبيا اليوم في مجلس الأمن. ونسلم بالتزام حكومته بالاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. ويسرنا أيضا أن حضوره شجع مختلف الوفود على التكلم باللغة الإسبانية خلال هذه الجلسة.

وأود أن أقرّ وأنوه على وجه الخصوص بعمل المجتمع المدني الكولومبي، الذي انضم إلينا ممثلوه في جلسات سابقة وتشاطروا معنا وجهات نظرهم، مما أتاح لنا تفهما واسعا ومتنوعا ومتعدد الأوجه لكل من النجاحات والتحديات المستمرة في سبيل السلام في كولومبيا. وتتشئ مشاركة المجتمع المدني في جميع منابر الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، توازنا مؤتيا لا يمكن ولا ينبغي تجاهله.

وتشكل الانتخابات التشريعية التي أجريت مؤخرا في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في الدوائر الانتخابية الانتقالية الخاصة للسلام

والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي وزعمائهم. فقد قتل ٤٠ من القيادات الاجتماعية والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان بسبب دفاعهم عن حقوقهم وحقوق مجتمعاتهم، بمن فيهم لوس مارينا أرتيغا، المدافعة عن حقوق الإنسان من قسم ميئا التي قتلت أثناء انتظارها تدابير الحماية. كما إن الهجوم على مركز للشرطة في بوغوتا في ٢٦ آذار/مارس الذي قتل فيه طفلان أمر مؤسف للغاية. وتبين هذه الحوادث بوضوح مدى أهمية أن تعمل اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية على التصدي للجماعات المسلحة غير المشروعة وتوفير بيئة آمنة في كولومبيا. ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على هذه الجرائم. والضمانات الأمنية المنصوص عليها في الاتفاق النهائي أساسية لعائد السلام بالنسبة لمن ألقوا أسلحتهم للعمل من أجل أن يسود السلام في كولومبيا. وننوه بتصميم المحكمة الدستورية مؤخرا على كفالة حماية المقاتلين السابقين وتنفيذ أحكام الضمان الأمني الواردة في الاتفاق.

وتنتي أيرلندا على نظام العدالة الانتقالية في كولومبيا لتعزيزه نهجا يركز على الضحايا إزاء المصالحة والحقيقة. ونرحب بإعلان الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام فتح ثلاث قضايا كلية جديدة، وعلى وجه التحديد التزامه بأن تعالج جميع القضايا الثلاث العنف الجنسي المتصل بالنزاع، فضلا عن إعلانها أن جلسات السماع العلنية بشأن القضيتين ٠١ و ٠٣ ستعقد بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه. فعندما يعترف المتهمون بأنهم ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ويقرون إقرارا تاما بمسؤوليتهم عن تلك الجرائم مباشرة إلى ضحايا النزاع وأسره ومجتمعاتهم، ستكون هذه لحظة فارقة فيما يتعلق بالحقيقة والمصالحة في كولومبيا. كما تشيد أيرلندا باللحظة الفاصلة التي يمثلها نشر لجنة الحقيقة هذا الصيف تقريرها النهائي، الذي سيتضمن أكثر من ٢٧ ٠٠٠ شهادة من الضحايا. إننا نعلم من ماضيها أن هذه الحقائق، وإن كان من الصعب مواجهتها، يمكن أن تفتح المجال لبناء السلام المستقر ومجتمع المساواة الذي يستحقه كل كولومبي.

ويظل اتفاق السلام الذي أبرمته كولومبيا نموذجا لما يمكن تحقيقه عندما تتركس أطراف النزاع نفسها للسلام وترتكز جهودها على

السيد فليين (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام لكولومبيا، على إحاطته، وأشكر فريقه على عمله المتفاني. وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بفخامة الرئيس دوكي ماركيس. ونقرّ ونشيد بالجهود التي تبذلها الحكومة الكولومبية من أجل التنفيذ الشامل للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال السلام المستقر والدائم وتحقيق المصالحة في كولومبيا. ونحن على استعداد لدعم كولومبيا والإدارة المقبلة خلال الفترة الانتقالية وما بعدها بغية الحفاظ على المكاسب التي تحققت ومواصلة تنفيذها. ونجتمع في أعقاب الانتخابات البرلمانية في كولومبيا، حيث - بشكل إيجابي - لم يكن اتفاق السلام خاضعا للمناقشة، وحيث تمكنت غالبية الناخبين من ممارسة حقهم الديمقراطي في السلام والأمن، وحيث تمكن المواطنون في المناطق المتضررة من النزاع في المناطق الريفية في كولومبيا للمرة الأولى من انتخاب ممثلين في ١٦ دائرة انتخابية انتقالية خاصة للسلام.

وترحب أيرلندا بالزيادة الكبيرة في تمثيل المرأة في البرلمان. وشهدت الانتخابات أيضا أكبر عدد من المرشحات في تاريخ كولومبيا الانتخابي. ونرحب كذلك باتفاق الأطراف على تمديد ولاية لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه حتى عام ٢٠٢٣، ونشجع على الاستفادة الكاملة من هذا المنبر الأساسي للحوار. ومع ذلك نشعر بالقلق إزاء التهديدات والترهيب والعنف السياسي التي أضرت ببعض المرشحين للانتخابات، ولا سيما النساء وأفراد المجتمع الكولومبي المنحدرين من أصول أفريقية. وندين محاولات الجماعات المسلحة غير المشروعة تهديد العملية السياسية في بعض المجتمعات المحلية والتدخل فيها. وإذ نتطلع إلى الانتخابات الرئاسية، من الضروري كفالة أن يتمكن المرشحون والناخبون على السواء من المشاركة في ممارسة الديمقراطية دون خوف من التخويف أو العنف.

ولا يزال يساورنا القلق إزاء استمرار العنف في كولومبيا، ولا سيما مستويات التشريد والحبس والترهيب والقتل بالاستهداف. ومما يبعث على القلق الأثر المتزايد الذي يحدثه على مجتمعات السكان الأصليين

أجل الإصلاح الريفي ويجري حاليا استبدال المحاصيل غير المشروعة وعقد الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام جلسات سماع ويتوقع توجيه أول لوائح اتهام لها في حزيران/يونيه وقامت لجنة الحقيقة بعمل جدير بالثناء. كما مدد الطرفان ولاية لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه حتى عام ٢٠٢٣. إننا نرحب بتلك التطورات الإيجابية، التي تبرهن بوضوح على الالتزام القوي بالاتفاق من جانب الحكومة والأحزاب السياسية في كولومبيا.

ومن المهم الإشادة بالأهداف الطموحة العديدة التي حددها الاتفاق النهائي، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن والإصلاحات الريفية واستبدال المحاصيل وإعادة تأهيل المقاتلين السابقين. ولكن، كما سمعنا اليوم، لا يزال تنفيذه يواجه التحديات. فعلى سبيل المثال، كان للحوادث التي تتطوي على تهديد وقتل وتشريد أعضاء التعاونيات أثر مدمر على مبادرات إعادة الإدماج. ولا تزال المنازعات على السيطرة على الأراضي بين الجماعات المسلحة غير المشروعة، بما في ذلك مختلف الجماعات المنشقة عن ل قوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، فضلا عن طرق الاتجار غير المشروع، تشكل مصدر قلق. ونقدر أنه على الرغم من تلك التحديات، تحرز السلطات الكولومبية تقدما في معالجة ضمانات الأمن والإسكان والأراضي المكرسة في الاتفاق. ونعتقد أن إعطاء الأولوية للإصلاح الريفي الرامي إلى زيادة فرص العمالة وسبل العيش أمر أساسي للحفاظ على السلام.

وتقدر الهند علاقاتها الثنائية مع كولومبيا، التي تربطنا بها علاقة تمتد لأكثر من ستة عقود. وتدلل الزيادة في تواتر زيارتنا ومشاركاتنا الرفيعة المستوى، لا سيما خلال العام الماضي، على قوة شراكتنا التي تقوم على القيم الديمقراطية المشتركة والأهداف الإنمائية. وعلى الرغم من الاضطرابات الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، كانت هناك زيادة مطردة في تجارتنا الثنائية، التي نمت بنسبة ٢٢ في المائة في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وقد بنت الهند حضورا قويا في كولومبيا. وعلى مر السنين، تعمقت العلاقات الثنائية بين بلدينا وتتنوعت في مجالات مثل الفضاء والصحة والعلوم والتكنولوجيا والتكنولوجيا

الضحايا وعلى مستقبل أفضل. وأود مرة أخرى أن أشيد بعمل الرئيس دوكي وإدارته في تنفيذ الاتفاق. وقد وقفت أيرلندا إلى جانب كولومبيا خلال عملية السلام وخلال هذه السنوات الخمس الأولى من التنفيذ. ونعيد تأكيد شراكتنا وصدافتنا إذ نتطلع إلى العمل الهام الذي ينتظرنا وتحقيق حلم كولومبيا التي تنعم بالسلام والمستقرة والمزدهرة التي تعود بالنفع على جميع سكانها.

**السيد تيرومورتى (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أشارك الآخرين في الترحيب بمشاركة فخامة الرئيس دوكي ماركيس في جلسة اليوم. وأنا أيضا أود أن أشكر السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته.

هذه هي المرة الأولى التي يجتمع فيها مجلس الأمن بحضور الرئيس دوكي منذ التوقيع التاريخي على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام دائم، قبل خمس سنوات في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ونشارك الآخرين في تهنئة شعب كولومبيا على التقدم السريع الذي ما فتئ يحرزه على طريق السلام والتنمية منذ التوقيع على الاتفاق. ونعرب عن تقديرنا العميق لبيان الرئيس دوكي اليوم، الذي سلط فيه الضوء على مجالات التقدم العديدة التي أحرزتها كولومبيا والخطوات الواثقة التي قطعتها في السنوات الأخيرة.

إن النجاح في إجراء انتخابات الكونغرس في آذار/مارس، بما في ذلك التصويت في الدوائر الانتخابية الانتقالية الخاصة ال ١٦ المنشأة حديثا من أجل السلام، التي أجريت لأول مرة في المناطق الريفية من البلديات ال ١٦٧ الأكثر تضررا من النزاع، مؤشر إيجابي على توطيد عملية السلام في كولومبيا. ومما يثلج الصدر أن نرى مشاركة واسعة النطاق للمرشحات في الانتخابات. ويسرنا كذلك أن نرى أن التحالفات السياسية أدرجت تنفيذ الاتفاق النهائي في أولوياتها السياسية وبرامج عملها. ونأمل أن يستمر الاتجاه الإيجابي في الانتخابات الرئاسية المقبلة أيضا.

والتقدم الذي أحرز في تنفيذ الاتفاق النهائي، خاصة في الأشهر الأخيرة، أمر مشجع. فقد تم إعداد خرائط الطريق لتحقيق الاستقرار من

وكل مذبحه وعملية قتل وتشريد للناس تعرض اتفاق السلام للخطر. وكما أشارت المحكمة الدستورية، فإن الضمانات الأمنية الحالية غير كافية. وفي تطور إيجابي، اجتمعت اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية لأول مرة منذ عام. ومن المهم أن تواصل اللجنة اجتماعاتها بصورة منتظمة، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق، من أجل تنفيذ سياسة تفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة.

ثالثاً، من المهم تعزيز وجود سلطات الدولة في المناطق النائية، لمكافحة العنف في تلك المناطق وتوفير فرص اجتماعية واقتصادية مجدية لأولئك الذين عانوا أشد معاناة من النزاع. وبغية تحقيق سلام دائم، لا بد من عمل المزيد من حيث الإصلاح الريفي والحصول على الأرض والسكن. كما أن جوانب الاتفاق التي تتناول الإدماج واحتياجات النساء والشباب ضرورية أيضاً.

وختاماً، وهذه ستكون نقطتي الأخيرة، نرحب بكل التقدم المحرز في مجال العدالة، فضلاً عن التقدم الذي أحرزه الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، وخاصة في قراره بفتح ثلاث قضايا جديدة، مما يدل على نضج نظامه. وسيشكل إصدار الأحكام التصالحية الأولى نقطة تحول، وسيضع الضحايا في صميم العملية. ونشجع جميع الأطراف على قول الحقيقة. وتقوم لجنة الحقيقة بعمل متميز وتنتقل إلى تقريرها المقبل في حزيران/يونيه.

إن اتفاق السلام آخذ في التجذر تدريجياً. ونريد له أن يصبح لا رجعة فيها، وأفضل طريقة لكفالة ذلك هي ضمان تنفيذه الكامل.

**السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالرئيس إيفان دوكي ماركيس، وأن أشكره على انضمامه إلينا اليوم. أشكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو على إحاطته الشاملة.

واسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة كولومبيا على قيامها بما كان ربما أكثر الانتخابات تنوعاً وسلمية وشمولاً للجميع في الأونة الأخيرة. لم يسبق قط أن ترشح هذا العدد الكبير من النساء للكونغرس، ولم

الأحيائية. ونحن ملتزمون بتوسيع وتعميق شراكتنا في مجالي التنمية الثقافية والتجارة مع كولومبيا.

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه على الرغم من أن عملية السلام في كولومبيا تظل مصدراً للإلهام، يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل الوفاء بمسؤوليته عن دعم شعب كولومبيا وحكومتها في رحلتها لتوطيد السلام واستدامته. وستواصل الهند، بوصفها صديقاً وشريكاً قديماً لكولومبيا، التضامن مع شعبها وحكومتها في سعيهما إلى تحقيق السلام الدائم والتنمية الاقتصادية.

**السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية):** أشكر السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته. كما أرحب بحضور رئيس كولومبيا، السيد إيفان دوكي ماركيس، هنا اليوم.

إن كولومبيا مثال يحتذى للمجتمع الدولي في عالم تهزه النزاعات. والاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء سلام دائم إنجاز تاريخي. فقد ألقى المقاتلون السابقون أسلحتهم. ونشهد إعادة الإدماج التدريجي للمقاتلين السابقين. والعدالة تمهد الطريق للمصالحة. والمجتمع ككل يسعى كل يوم لبناء السلام. فيجب علينا أن نشيد بالتقدم الكبير الذي أحرز، بعد نصف قرن من النزاع العنيف، وأن نشيد به. بيد أن بناء السلام يعني أيضاً القدرة على إجراء تقييم واضح لتنفيذ الاتفاق وتسليط الضوء على التحديات المتبقية. وأود أن أتناول أربعة جوانب محددة في ذلك الصدد.

أولاً، إن إجراء انتخابات الكونغرس من دون أي اضطرابات كبيرة أمر إيجابي. وتمكن الناخبين تمكنوا لأول مرة من انتخاب ممثلين من ١٦ مقاطعة من أجل السلام خطوة إلى الأمام، وينبغي تعزيز هذا الترتيب في المستقبل. ونأمل أن تستمر الحملة الرئاسية من دون أي توترات وأن تجرى الانتخابات بطريقة آمنة وشاملة في جميع أنحاء البلد.

ثانياً، يشكل العنف المستمر، ولا سيما في مقاطعة أروكا، شاغلاً رئيسياً، كما أشار العديد من زملائي. ونعلم بمقتل المقاتلين السابقين والمدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات المجتمعية في كل تقرير للأمين العام.

متناسب، ويقوض الأمن البشري، وتكرر دورة التدهور البيئي. بيد أننا نشيد بكولومبيا بوصفها رائدة إقليميا في ميدان التخفيف من آثار تغير المناخ وحماية الغابات، ونشجعها على مواصلة جهودها بشأن مسائل المناخ والبيئة كجزء من عملية بناء السلام.

ويلزم تنفيذ المبادرات ذات الصلة المتعلقة باستخدام الأراضي والإصلاح الريفي تنفيذا كاملا. ويمكن أن يساعد ذلك في التخلص من أحد الأسباب الهيكلية للنزاع في كولومبيا. ونثني على الحكومة لتأمينها أرضا إضافية للمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي ونشجع على التعجيل بذلك المشروع الاستراتيجي. ونشدد أيضا على أهمية كفالة الأداء الفعال لمؤسسات الحوار وحل النزاعات، ونشجع الحكومة على التأكد من أن لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، وكذلك المجلس الوطني لإعادة الإدماج، يعملان بكامل طاقتهما في نهاية فترة ولايتهما. وينطبق الشيء نفسه على الكيانات الرسمية التي تنظر في المسائل الجنسانية والعرقية. والتعاون الثلاثي بشأن الألغام الأرضية مثال ممتاز على ما يمكن إنجازه عندما تتعاون جميع الأطراف - القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي السابق والحكومة والأمم المتحدة والجهات المانحة.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد للرئيس دوكي على أن النرويج لا تزال ملتزمة بمرافقة كولومبيا في جهودها الرامية إلى كفالة التنفيذ الشامل لاتفاق السلام، سواء في ظل الحكومة الحالية أو في المستقبل.

**السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية):** أشكر الممثل الخاص رويس ماسيو على إحاطته. وأرحب بترحيبا حارا بحضور الرئيس إيفان دوكي ماركيس في جلسة اليوم.

تشيد الصين بحكومة كولومبيا، بقيادة الرئيس دوكي والأطراف الأخرى ذات الصلة، على جهودهم في تنفيذ الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وترحب الصين بالتقدم الإيجابي المحرز في عملية السلام على مدى السنوات الخمس الماضية. وفي الشهر الماضي، أجرت كولومبيا انتخابات الكونغرس. وانتخب ستة

تكن أعداد النساء المنتخبات أعلى من ذلك على الإطلاق. كما انتخب الضحايا الذين تم التحقق منهم من المناطق الريفية المتضررة من النزاع لتمثيل الدوائر الانتخابية الانتقالية من أجل السلام. وتلك في الواقع نتائج ملموسة أخرى للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم.

وسينشر تقرير لجنة الحقيقة قريبا. وبالنسبة لمعظم الكولومبيين، قد يكون من الصعب التعامل مع الماضي العنيف للبلد، ولكن تقرير اللجنة والمتابعة اللاحقة لتوصياتها هما خطوتان ضروريتان لعملية التعافي الوطنية، التي من المرجح أن تستغرق سنوات وأجيالا. ويجب أيضا أن يظل الضحايا في بؤرة التركيز للسنوات القادمة.

والنرويج تحترم وتقدر جميع الذين أدلوا بشهاداتهم الصادقة أمام اللجنة والجهاز القضائي الخاص من أجل السلام، سواء كانوا أفراد سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي أو أفراد قوات الأمن العام أو أطراف ثالثة. وفي الوقت نفسه، نجد أن التقارير المستمرة عن الهجمات والتهديدات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان تثير القلق الشديد. ولا بد من بذل المزيد من الجهود لكفالة حماية الأطفال والمدافعين عن حقوق الإنسان وزعماء الشعوب الأصلية وتقديم مرتكبي الهجمات ضدهم إلى العدالة. ويلزم تنفيذ أحكام الضمانات الأمنية الواردة في الاتفاق تنفيذا كاملا من أجل التصدي للعنف المستمر. وتحقيقا لتلك الغاية، نتوقع التنفيذ الناجع للأوامر الصادرة إلى الحكومة بعد أن أعلنت المحكمة الدستورية حالة غير دستورية فيما يتعلق بكفالة حقوق المقاتلين السابقين في الحياة والسلامة البدنية والسلام. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة ماسة إلى سياسة عامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة، وينبغي السماح لممثلي المجتمع المدني بالمساهمة فيها.

وقد أدى التنافس على الأراضي والحصول على الموارد الطبيعية إلى تأجيج المظالم والنزاعات المسلحة في كولومبيا. وتؤدي إزالة الغابات إلى التعجيل بتدهور الأراضي، وزيادة هشاشة كولومبيا تجاه تغير المناخ، وتفاقم الكوارث الطبيعية. ثم يتأثر الفقراء بشكل غير

إن التعجيل بالتنمية أمر بالغ الأهمية لتوطيد مكاسب السلام وإنهاء النزاعات العنيفة. ونأمل أن تتغلب حكومة كولومبيا على الأزمة العالمية الحالية في مجال الطاقة والغذاء وسلسلة التوريد وأثر جائحة مرض فيروس كورونا، وأن تعجل بتوفير الأراضي والإصلاحات الريفية للمقاتلين السابقين، وأن تكفل بدائل مستدامة لزراعة المحاصيل غير المشروعة، وأن توسع نطاق الخدمات الاجتماعية الأساسية في مناطق النزاع السابقة، وأن تعزز التنمية المتوازنة في جميع المناطق.

والصين تؤيد أمريكا اللاتينية في التعجيل بعملية تكاملها وتأمل أن تؤدي بلدان المنطقة دوراً نشطاً في مساعدة كولومبيا على الاستفادة الكاملة من إمكاناتها الإنمائية والقضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات العنيفة.

إن عملية السلام في كولومبيا لا رجعة فيها. وهذا هو توافق الآراء الراسخ بين الناس من جميع مناحي الحياة في كولومبيا، فضلاً عن المجتمع الدولي. ونتطلع إلى أن يحقق شعب كولومبيا وحكومتها مزيداً من المكاسب في بناء الدولة والتنمية.

وتشيد الصين ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لدورها الهام في دعم عملية السلام. ونأمل أن تعطي البعثة الأولوية للاستماع إلى شعب كولومبيا وحكومتها، وأن تعزز تنسيقها مع فريق الأمم المتحدة القطري، وأن تواصل تقديم الدعم القوي للتنفيذ الكامل لاتفاق السلام. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي، واحترام الدور القيادي لشعب كولومبيا وحكومتها في تنفيذ اتفاق السلام، والاضطلاع بدورها البناء في رحلة كولومبيا نحو السلام الشامل والاستقرار والتنمية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** طلب رئيس كولومبيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة.

**الرئيس دوكي ماركيز (تكلم بالإسبانية):** بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الجميع على بياناتهم خلال هذه الجلسة التاريخية. وبصفتي رئيساً لكولومبيا، أكرر التأكيد على أن هذه هي المرة الأولى التي آتي فيها إلى مجلس الأمن، بناء على طلبنا، للمضي قدماً وعرض ما بنيناه والإشارة إلى التحديات التي نتنظرنا. وأود أن أعرب عن

عشر ممثلاً في الكونغرس لتمثيل الدوائر الانتخابية الخاصة من أجل السلام التي أنشئت لأول مرة في المناطق المتضررة من النزاع، مما يمثل إنجازاً مهماً جداً.

ووفقاً لتقرير الأمين العام (S/2022/267)، أعيد إدماج أكثر من ١٠ ٠٠٠ مقاتل سابق وتلقوا الدعم الكامل، وتتخلى عشرات الآلاف من الأسر الريفية تدريجياً عن زراعة المحاصيل غير المشروعة، وازداد باطراد عدد المقاتلين السابقين الذين ينضمون إلى المشاريع الإنتاجية والتعاونيات. وتلك الإنجازات جديرة بالاعتزاز. لقد ضربت عملية السلام الكولومبية مثالا يحتذى به لإنهاء النزاع وإعادة بناء السلام من خلال الحوار والمفاوضات. ويجسد اتفاق السلام التطلع المشترك للشعب الكولومبي إلى السلام والتنمية الدائمين، وسيضطلع بدور مهم لا غنى عنه في تحقيق الاستقرار الوطني الطويل الأجل والسلام والأمن الإقليميين.

وستجري كولومبيا الانتخابات الرئاسية في أيار/مايو. ونأمل أن تواصل الحكومة الجديدة التنفيذ الكامل لاتفاق السلام، والتصدي لل صعوبات والتحديات في تنفيذه، وتعزيز مكاسب السلام الذي تحقق بشق الأنفس. والتنفيذ الكامل للاتفاق جهد طويل الأجل من التخطيط المنهجي، ولا يزال الطريق طويلاً لتثبيت السلام وتوطيده، الأمر الذي سيتطلب جهوداً دؤوبة من جميع الأطراف في كولومبيا والمجتمع الدولي.

ومنذ بداية العام، اشتدت حدة النزاعات العنيفة في العديد من المناطق، بما في ذلك في مقاطعة أروكا، حيث تهدد الجماعات المسلحة غير المشروعة بشكل خطير سلامة المقاتلين السابقين والأقليات العرقية. كما عانت عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين من بعض الانتكاسات. ونحن واثقون من أن شعب كولومبيا وحكومتها سيتمكنان من مواجهة تلك التحديات، والتنفيذ الكامل والفعال للأحكام الأمنية لاتفاق السلام، وتعزيز حماية المقاتلين السابقين، وتحسين الضوابط الأمنية، وتعزيز الحكم الفعال في مناطق النزاع السابقة، والتعجيل بتفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة والمنظمات الإجرامية، ومكافحة تجنيد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة وتمكين النساء والشباب من أداء أدوارهم الكاملة في بناء السلام.

وخطة للإنفاق ومتابعة لأكبر استثمار عام في تاريخنا من أجل مجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي.

ومن المهم أيضاً أن نشير إلى أن التحديات الأمنية التي وصفها المجلس هذا الصباح لا تزال موجودة في كولومبيا اليوم. لقد كان علينا أن نواجه المنشقين عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وكان علينا أن نواجه تهديد جيش التحرير الوطني من جماعات مثل لوس بيلوسوس ولوس كابازوس ولوس بونتيروس، وكلها جماعات وحدوية سابقة تم تفكيكها الآن. كما واجهنا بإصرار جماعة الدفاع الذاتي الغايتانية لكولومبيا، وهي جماعة قتلت قيادات اجتماعية أكثر من أي جماعة أخرى، وتم القبض على زعيمها الرئيسي وسيتم تسليمه قريباً إلى الولايات المتحدة ثم إعادة تسليمه مرة أخرى، بموجب اتفاق استمرار التعاون مع النظام القضائي الكولومبي، للعودة إلى كولومبيا لقضاء عقوباته على الجرائم التي ارتكبها ضد المجتمع الكولومبي.

وخلال هذه الفترة الرئاسية، فإن المؤشرات الإجمالية لجرائم القتل والاختطاف في بلدنا كانت الأدنى في التاريخ الحديث. بيد أننا نعلم أن هناك مناطق في البلد تتعرض أيضاً للتهديد، وأود أن أشاطركم بإيجاز البيانات ذات الصلة.

بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥، ارتكبت الجماعات المسلحة غير المشروعة في كولومبيا جرائم قتل واختطاف ضد ما مجموعه ٣٦٩ من القيادات الاجتماعية، وبرزت أعلى هذه الحالات في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وبين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧، زادت هذه الحالات بأكثر من ٢١ في المائة. واستمر هذا الاتجاه من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٨، حيث قفزت الحالات بشكل مأساوي من ٨٤ إلى ١١٥ حالة، بزيادة قدرها ٢٧ في المائة. وفي عام ٢٠١٩، كان هناك ١٠٨ حالات من هذا القبيل، وهو انخفاض لا يمكننا الاحتفال به لأننا نتحدث عن حياة الناس - عن ضحايا العنف الأكثر وحشية. بيد أننا تمكنا، ومن خلال هذا الانخفاض، من تحقيق الاستقرار والاتجاه التنازلي، وهو ما أكدته المعلومات التي جمعها مكتب أمين المظالم في كولومبيا.

امتناني للموقف العام للمجلس المؤيد لذلك والداعم لوضع كولومبيا سياسات شاملة للجمع بين السلام وسيادة القانون وللعمل الذي يجري الاضطلاع به في جميع مؤسسات بلدنا.

وقد طلبت كولومبيا الدعم من مجلس الأمن. وطلبنا أيضاً إنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، التي أشرفت على جميع تلك التطورات ووجهتها بشكل مستقل. وإنني أقدر الموقف العام الإجماعي والذي لا جدال فيه تقريباً الذي انتهجه المجلس تجاه الشعب الكولومبي. وبالإضافة إلى ذلك، أعتقد أننا فيما نشاطر العديد من الشواغل التي أعرب عنها الأعضاء هنا اليوم، فإننا نواجهها بتصميم. وأود الآن أن أتناول بعضها بإيجاز.

اتخذت كولومبيا خطوات تاريخية فيما يتعلق بالقضايا الجنسانية. ولأول مرة في تاريخنا، بات لدينا امرأة نائبة للرئيس ومستشارة، وهي حاضرة معي هنا اليوم. وقد أكدت إدارة وظائف الخدمة العامة لدينا أن النساء يشكلن لأول مرة حوالي ٤٦ في المائة من جميع كبار المسؤولين الحكوميين. واليوم، سلط أعضاء المجلس الضوء على مشاركة المرشحات، ولكن عدد النساء في القوات العسكرية الكولومبية هو أيضاً في الوقت الراهن عند أعلى مستوى له على الإطلاق.

وأود أيضاً أن أشير إلى أن انتخابات ١٣ آذار/مارس لم تكن المرة الوحيدة التي يتجسد فيها التكافؤ بين الجنسين على قوائم المنتخبين. وفي كانون الأول/ديسمبر، انقسمت الأسماء الواردة في قوائم انتخابات مجالس الشباب البلدية بالتساوي بين الرجال والنساء، حيث كان نحو ٦٠ في المائة من المنتخبين من النساء. وتلك أمثلة على الديمقراطية القائمة على المشاركة. وأود أيضاً أن أشدد على أن النساء يشكلن أكثر من ٥٠ في المائة من المستفيدين من برامج توفير الأراضي والمشاريع الإنتاجية في كل مجال من المجالات التي وصفناها صباح اليوم. ومن المهم جداً أن نأخذ ذلك في الاعتبار.

وعندما يتعلق الأمر بالمسائل العرقية، اتخذت كولومبيا، بوصفها دولة، خطوة حاسمة للتأكد من أن خطة حكومتنا الإنمائية تتماشى مع الأهداف التي شاركناكم إياها صباح اليوم. ولدينا مخطط للميزانية

إنهاء تلك الإبادة الجماعية. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر على الإطلاق لهذه الأعمال.

ولذلك، من الأهمية بمكان ألا نسمع هنا، في مجلس الأمن، وفي هذه الهيئة التوجيهية لمنظومة الأمم المتحدة التي أنشئت لكي تحل البشرية نزاعاتها من خلال الحوار المتعدد الأطراف، كلاماً عن السلام ممن يشنون اليوم الحرب ويزرعون الدمار.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر الحار لجميع الحاضرين على ذكرهم إمكانية أن نتمكن، نحن أبناء كولومبيا، من معرفة الحقيقة. وسنتلقى تقريراً من لجنة تقصي الحقائق، سيمثل فرصة للم شملنا، وليس لتقسيمنا؛ للبناء، وليس للتدمير؛ وللمشاركة بعمق في عملية تفكير، دون تحيز وباستقلال تام. هذا ما نتمناه من مؤسساتنا.

إن زيارتي هنا وحضوري هنا بصفتي رئيساً لدولة كولومبيا هو التأكيد مجدداً على أن مشاركتنا في هذا المحفل المتعدد الأطراف، والدعوة إلى أن يكون هذا المحفل المتعدد الأطراف حاضراً بطريقة مستمرة في كولومبيا، تمكننا من أن نثبت بالحقائق ما حققناه. ولا نعترم أن نتصرف كما لو أن جميع التحديات قد تم التغلب عليها. فهي موجودة، وهي تحديات تاريخية، وهناك ديون طويلة الأمد في بعض المناطق. ولكن كولومبيا، بوصفها مجتمعاً موحداً في رغبتها في السلام، ترغب بشكل لا لبس فيه في التغلب على تحديات العنف.

وهذا يتيح لي أيضاً أن أقدم توضيحاً بشأن التعليق الذي أبديته بشأن جيش التحرير الوطني، على النحو التالي.

وعندما أصبحت رئيساً، طلبت ٩٠ يوماً لتقييم المحادثات التي أجريت قبل إدارتي لمدة ١٧ شهراً، بغية معرفة نقطة الانطلاق. وبعد استعراض دقيق لجميع المؤشرات، أصبح من الواضح أنه خلال تلك الأشهر الـ ١٧ قتل أكثر من ١٠٠ شخص ووقع أكثر من ٤٠٠ عمل إرهابي واختطف أكثر من اثني عشر شخصاً في كولومبيا.

وكانت رسالتنا واضحة. ولن نفتح الباب إلا أمام تفاهم يقوم على إطلاق سراح جميع المختطفين وإنهاء العنف، لأن قبول نهج تجاه

وبين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، شهدنا انخفاضاً في تلك الجرائم بنسبة ٢٠ في المائة أخرى. ولن نحفل بذلك أيضاً. في الواقع، نحن نرفض الاحتفال به. لكن علينا أن نهزم هذه الجماعات المسلحة - هذه الجماعات الإرهابية - لأن الإرهاب يكمن في كل مكان.

وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد مجدداً أمام المجلس، في ضوء التقارير التي تقيّد بوقوع أعمال عنف في مقاطعة أروكا، المتاخمة لفرنزويلا، أنه وفقاً للقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) المؤرخ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، يجب على الدول ألا ترعى أو تدعم أو تشارك أو تيسر استخدام أراضيها لأغراض شن الهجمات في دولة أخرى. وهذه حقيقة أخرى كان علينا أن نحاربها. بيد أننا نعلم أنها معركة مستمرة ويجب ألا نتوقف أبداً عن الكفاح. ولن نتوقف عن جلب الاستثمار والأمن الاجتماعيين إلى جميع أنحاء أرضينا.

وأود أن أوضح أمراً. إن قيادات العمل المجتمعي في كولومبيا هم من بين أكثر مجموعات القيادة الاجتماعية تعرضاً للتهديد في البلد. إنهم المجموعة الأكثر تعرضاً للتهديد، ولكنهم أيضاً المجموعة التي تلقت أكبر قدر من الدعم المالي من الحكومة. وأنا شخصياً أحضر اجتماعاتهم. وهناك قانون ييسر حمايتهم ونمائهم ومشاركتهم في الاستثمار العام، بينما يوفر لهم أيضاً برنامجاً عمومي للتدريب على القيادة الاجتماعية من خلال الدولة. ومن المهم جداً أن نسمع هذه الرسالة. وبطبيعة الحال، نقدر التقدم المحرز في العملية الانتخابية، ولكن من الواضح تماماً لنا أنه يجب تعزيز ديمقراطيتنا يوماً بعد يوم.

وأود أن أختتم بياني بالإدلاء بتعليق أعتقد أنه جاء في الوقت المناسب. وجميع الملاحظات التي سمعتها هنا تسعى إلى أن تكون بناءة، ولكن أبديت أيضاً تعليقات ينبغي ألا ننظر إليها من منظور الاتساق فحسب، بل أيضاً من منظور السلطة الأخلاقية. نقبل جميع التعليقات البناءة، لأننا هنا طوعاً، ولدينا إرادة لبناء بلدنا. ومع ذلك، من الأهمية بمكان ألا يواجه من يهاجمون اليوم بلداً أعزل رسائل سلام إلى العالم حتى وهم يرتكبون أعمال قتل الأشقاء التي نرفضها جميعاً، لأن الحزن الذي نراه في أوكرانيا اليوم هو حزن البشرية التي تدعو إلى

واليوم، بعد عقود طويلة من المعاناة من العنف، أصبح لدى بلدنا مؤسسات أقوى وأفضل تنظيمًا وأكثر استقرارًا وبوجود إقليمي أكبر. والنهج المتبع إزاء السلام في ظل الشرعية الذي وصفته يعني أن مجلس الأمن وهذا المحفل المتعدد الأطراف، مقترنا بالعمل المكثف لبعثة التحقق، يمكن أن يشعرا بالفخر لأن كولومبيا، كما قال الأمين العام غوتيريش، نقطة مرجعية لبناء السلام في العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد دوكي، رئيس كولومبيا، على مشاركته معنا اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٢.

الدولة ما دامت مستويات العنف هذه مستمرة قد يمثل مبررا للعنف بوصفه آلية مشروعة لمعالجة المحادثات في دولة ديمقراطية، وينبغي ألا يحدث ذلك.

ونعلم أن تحدياتنا كبيرة، ولكن سياسة الدولة الكولومبية ستظل قائمة على هذين المبدأين. ويجب التغلب على العنف، وما قلناه بشأن الحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار يهدف تحديدا إلى ضمان ألا يؤدي العنف إلى أشكال جديدة عن قتل الأشقاء.